

البهية والمنطقية الفرائن في المسائل

هذه صحيفة فائقة وجيزة رائعة - تحتوي على المباحث الشريفة
والمسائل اللطيفة - والنكت المنطقية الطرف الحكيم - تكشف
عن جوهه وقائق يترق عن الافهام وتؤدي الى حقائق يحل عن الاعلام
يبرط للطلابيين باجست عليمه يد الاشكال - ويجود للمرغبين بها +
شوت عليه كفت الاعضال للعلوم سلم وفصلها عند المحصيلين سلم تسمى
بالفرائن البهية - في المسائل المنطقية - من تصنيفات البحر الزاخر و
السماء الماطرة في الفكر الغائر والنظر الدائر اسر المدققين تاج
المحققين العلم العلامة والقدرة الفهامة نادرة الزمان اعجوبة
الدوران - الشبيهة في الخافقين مولانا السيد عباس حسين
الاعلى في دار العلوم عليكم السلام عمن الشين والرين +

مطبع الديار الواقعة في الدهليز

سنة ١٣١٢ هـ

وَمَا عَلَّمْنَاهُ مِطْقَ الطَّيْرِ

لنبيه الحمد که درین آیات میمنت فرجام رساله شریفه مملو به دروغ و غیبه و عجبیه المستعجب

فَزَائِدُ بَهِيَّةٍ
مَسَائِلِ مَنْطِقِيَّةٍ

توضیحات عالیجناب طالب مولانا محمد انوار علی بن سید عباس حسین صاحب تفسیر و فیرک علی

بِمَطْبَعِ يَوْسُفَ دِهْلَوِي طَبْعَ



بسم الله الرحمن الرحيم

يا من علما شانه + وجلا برهان + ولا تصور كتمان + ولا يحضر علانه + ولا يبعد امرانه + ولا يحد عرفانه + فانه
اذا لم يكنه العقل اعوانه + المكن حصوله ونيانه + المتحون فصوله وجماليته فكيف يدرك الوجوب
وجدانه والقديم اعتلانه + والعديم اقترانه + الذي خلق الانسان من ماء دافق زعاق + وطقة
صفاق + وعلقه دحاق + فجعله مضغ + في شغف طباق + ثم سدده بعصب صفاق + وشده
لبعضام وغراق + فسواه ليعيون ذات مواق + واذا ان مولد دفاق + ومعلق بذواق +
نصاروا مراكات وفاق + في حسن نظام واتساق +

قلت مرثجلا

وامن نعمته الا اذا تقا
وضحا بعد عجب الشهاقا

هو المعلى لكل ما لما قا
تعالى من كسى الانسان عقلا

الاعلان كتمان + ولا تصور كتمان + ولا يحضر علانه + ولا يبعد امرانه + ولا يحد عرفانه + فانه
اذا لم يكنه العقل اعوانه + المكن حصوله ونيانه + المتحون فصوله وجماليته فكيف يدرك الوجوب
وجدانه والقديم اعتلانه + والعديم اقترانه + الذي خلق الانسان من ماء دافق زعاق + وطقة
صفاق + وعلقه دحاق + فجعله مضغ + في شغف طباق + ثم سدده بعصب صفاق + وشده
لبعضام وغراق + فسواه ليعيون ذات مواق + واذا ان مولد دفاق + ومعلق بذواق +
نصاروا مراكات وفاق + في حسن نظام واتساق +

<p>هو البند الذي يبرأ البرايا افاض الخلق حوده ابل وجودا وسيدى مايشاء بلا حساب وان الناس في نظر صغارا فصانع الالسن من غير انتباه ههنا الكثر من الكل فرقى فان الكل في شكل غريب تخفى الخوف تحت شتى طويل بجبر مضيق وسبع كحيل الخجل اعشى عيوننا سبع كسح اوصع فخذنا بدي مخش يوذنى كلاما فطين لغتج بستر يراع</p>	<p>بلا فكر قد هم سباقا وجود الوجود اولى انفسا وابدى ذاراد ولا اعتياقا ولكن الدنى فيه وفاقا قد احصاهم لاخصى الغناقا وسوى خلقه او فى خلاقا وصف نادى بجلى الاذرة اقا نجيل بجبر غلب طراقا كميل ناقص شد قاقا فبيع الوجه او فى الحسن فاقا قصير اطول جلا دسا فصيح ذبى فاعلو ذاقا خشاة قوة سغبنا لباقا</p>
<p>الوجود بالفتح المطر القوى ١٢ الوجود باضم الوجود ١٣ الانقباض الاتساع والتوسع والاعطاء الكنية الوانى ١٤ الانقباض العروق يعنى ما يقع فى ايجادها وادوارها ١٥ الصغار كالغنيمة والدنى جمع الدنيا يعنى ان الانسان وان كان عند ظاهره الجسم صغير لكنه قد يكون عالم كبير وفاق فى العالم بعقله ومع هذا الوصف العظيم اوجهه الشد الى غير النهاية ومع انه غيرناه لكنه كان فى خلقه وكل فرد منه متفرد لاخر فى الحكم والوصف ١٦ الاختيار الاحاطة والكثرة باضم الكثرة والخلق الغيب ١٧ التبعيض اليعوضه الاعوجج اى المنزول والشخت بالقسم والسكون الدقيق الضامر ١٨ الشخيص الجسيم ١٩ العبل الضخم اى كثير اللحم والنجيل بالناسل والبنوة القصير الحكم والطراق الكتاب الشحم والقوة السمن يعنى خلق الانسان على السكال واوصافه فبعضهم لحيم وبعضهم مجزول وبعضهم دقيق وبعضهم كرم وبعضهم قصير اذ على طراقا وقوة ٢٠ المحرقة القار الضيق الضيق خلاف الواسع والشدق لطفة الضم يعنى لحم ومن المواضع التى يوجبى الدمع فى هذا الشدة على ترتيب الصف ليعنى طول كل واحد منهم قصيرا وقصيرا بعض شتى نوصها والآخرة واسع عيوننا ٢١ النخل الواسع مينا والاعشى من اليبصر فى الليل ٢٢ الكسح الاعرج ٢٣ البندى الذى يوذى فى الكلام اى الخوض والفتة من بلغ اقصى مراتب الفصاحة ٢٤ النغش الاحمق الخرساء والبرع الجبان والخشية الزمعة بمعنى البقا الذكاة فى هذا الشدة على ترتيب الصف اى يلج حوته وجسده وقوته ونفثه شدة وقطين ذكاة ٢٥</p>	<p>الوجود بالفتح المطر القوى ١٢ الوجود باضم الوجود ١٣ الانقباض الاتساع والتوسع والاعطاء الكنية الوانى ١٤ الانقباض العروق يعنى ما يقع فى ايجادها وادوارها ١٥ الصغار كالغنيمة والدنى جمع الدنيا يعنى ان الانسان وان كان عند ظاهره الجسم صغير لكنه قد يكون عالم كبير وفاق فى العالم بعقله ومع هذا الوصف العظيم اوجهه الشد الى غير النهاية ومع انه غيرناه لكنه كان فى خلقه وكل فرد منه متفرد لاخر فى الحكم والوصف ١٦ الاختيار الاحاطة والكثرة باضم الكثرة والخلق الغيب ١٧ التبعيض اليعوضه الاعوجج اى المنزول والشخت بالقسم والسكون الدقيق الضامر ١٨ الشخيص الجسيم ١٩ العبل الضخم اى كثير اللحم والنجيل بالناسل والبنوة القصير الحكم والطراق الكتاب الشحم والقوة السمن يعنى خلق الانسان على السكال واوصافه فبعضهم لحيم وبعضهم مجزول وبعضهم دقيق وبعضهم كرم وبعضهم قصير اذ على طراقا وقوة ٢٠ المحرقة القار الضيق الضيق خلاف الواسع والشدق لطفة الضم يعنى لحم ومن المواضع التى يوجبى الدمع فى هذا الشدة على ترتيب الصف ليعنى طول كل واحد منهم قصيرا وقصيرا بعض شتى نوصها والآخرة واسع عيوننا ٢١ النخل الواسع مينا والاعشى من اليبصر فى الليل ٢٢ الكسح الاعرج ٢٣ البندى الذى يوذى فى الكلام اى الخوض والفتة من بلغ اقصى مراتب الفصاحة ٢٤ النغش الاحمق الخرساء والبرع الجبان والخشية الزمعة بمعنى البقا الذكاة فى هذا الشدة على ترتيب الصف اى يلج حوته وجسده وقوته ونفثه شدة وقطين ذكاة ٢٥</p>

فبذلك ينال المعنيين عند زعمها مثال لجميع أقسام من الحضورى الذى يخفى الشئ فى الذهن بلا توسط صورة والتصور
قريباً واحداً ثم الحصول المعبر بالتصور ان كان بلا حكم فتصور راجع والافتصاديق وعبر عنه بعضهم بافتقاد الغيبة
بين الشئيين فهو عين الحكم وبسط عند الحكم اما عند الامام فهو مجموع التصورات الحكم فواءم قبل ان
التصديق ليس من الادراك بل هو كيفية التجليات بسيطة لمحة بعد + ب ذهب بعضهم الى ان الحالة
الادراكية اللاحقة تنقسم اليها جرم قالوا ان التصور متعلق بكل شئ حتى بتقيضه +

فرید

ثم اساقج ان حصل به صورة من غير ترد الذنب فتخييل او مع ترد الذنب بين الطرفين مع تساويهما لم ي
 شكوا لانا لظفر المرحوم بهم والتصديق الكائن احجام حتمال نقيضة فظن بسبب عند القديما ومركب عند
 الاواساط والانجزم وهو اما ان يكون مطابقا للواقع او لا فعلى الثاني لسي جهلا مركبا وعلى الاول اما ان يزل
 بمزيل او لا والاول تعليل والثاني يقين **عنوان** اذ قالت القدماء ان لتصور والتصديق متباثان
 في الحقيقة متحدان في المتعلق كما يظهر في نسبة تتعلق به الشك ثم التصديق فيكون الادراك في الشك
 ترد يا وفي التصديق اذ عانيا والنسبة واحدة اما المتاخرون فحال القوا القدماء وهو الحق فانه تم قالوا
 الشك يتعلق بنسبة يقال له الثبوت والتصديق متعلق بنسبة يقال لها الوقوع ^{لله} واللا وقوع وليس
 الكل منهما الا الادراك فهما مختلفان في المتعلق اى النسبة متحدان في الحقيقة وهو الادراك فتدبر ^ع
ج في التباين **القيس** بين التصور والتصديق شك مشهور وهو ان التصور يتعلق بكل شئ حتى متخيل
 فاذا تصورنا التصديق فبقي ان لاتحاد العلم والمعلوم ولنا شك في اتحادها بحقيقة كما هو عند المتأخرين
 بل هو باطل بالهداية لانج يكون الادراك بلا حكم عين الادراك مع الحكم ولا يتحد الشئ بنقيضه ٤

قوله البيهقي الرازي فقط ما ذكره من الرجوع والرجوع ١٢ سنة قوله نقل بها ابو قونغ من ثم كان التصديق يسمى ايقاعا ١٣ قوله قد
نقل ان يقول لم لا يجوز ان يكونا مختلفين متعلقا وعقيدة ولا يكون الادراك حقيقة لهما بل يكون كالجنس مثلاً وان كان في القول
مخالفات لغير يقين لكنه اقرب الى التحقيق النظر الدقيق ١٤

فريق وليس الكل من كل منهما بديا والافان تستغنى لانظر يالك الالدار اتسل فبعضها نظري و
 بعضها بديهي واما ذاب اخرى لذهب الاشاعة الى ان الكل منها بديهي فقطب ذهب الحزم بن
 الصغوان الترمذي الى ان الكل من التصور والتصديق نظري حج ذهب الامام الى ان التصورات كلها
 بديهيية والتصديقات بعضها بديهي والاخر نظري وقال المتقدمون من الحكماء عكس ما قال الامام
 اما المحققون منهم والتكلمون فقد اذعنوا بالاعطاء خريج ثم نظري ما يتوقف على النظر والفكر وهو
 ترتيب معلومات التحصيل المجهول على مسلك اكثر الفعول اما عند اكثر المتأخرين فهو ملاحظة المعقول لتحصيل
 المجهول فهذا هو الحق الحقيقي والاحسن عند التحقيق فانه على النفي الاول لا يكون البسيط كاسا للمجهول لان
 الترتيب متلزم للاجزاء وهي غير معقولة فيه ولا يكون المعروف الا المركب مع انه باطل الاتري ان المحذور
 الناقص يكون بانصل حده والرسوم الناقص بالخاصة خاصة وبها بسيطان ليس معهما ان اما على النفي
 الثاني فيكون المعروف بسيطا ومركبا فان الملاحظة شاملة لما كان تصوريا او تصديقا مفردا
 او مركبا والبديهي خلاف النظري فائرج في تحصيل المجهول شك خوطب به السقراط وهو ان
 المطلوب اما معلوم فالطلب تحصيل الحاصل اما مجهول فكيف الطلب اجاب تليذه بانه معلوم
 من وجه ومجهول من وجه فعاد الشك ان الوجه المعلوم معلوم الوجه المجهول مجهول **فريق**
 وليس كل ترتيب او ملاحظة مفيد للمطلوب عندهم لما ترى اراء العقلاء متناقضة فلا بد من قانون

قوله والالدار اتسل ثم اذا كان الدور التسلسل محالان فيكون التحصيل بطريقها كمالا الاستحالة بالاول فخلعوم
 تصدم الشيء على نفس لان الدور يتوقف الشيء على ما يتوقف على ذلك الشيء وهو محال لان توقفه عليه اما بواسطة او بواسطة
 والاول يسمى دورا معاداة الشيء فمفرد الاول يتوقف على ب وتوقف على ب على ا فلو كان ا موقوفا على ب على ا
 يكون ا موقوفا على ا لان ا كان موقوفا على ب مثلا فيكون موقوفا على الموقوف عليه لب لا محالة كما لا يخفى والتوقف
 عليه ب بئناك فيكون تصدرا على نفس لان الموقوف عليه يكون مقدا على الموقوف به محال فيفس عليه التوقف
 رطل ب وب على ج و ج على د و د على ب على ا مثلا اما استحالة الحصول بطريق التسلسل فهو ايضا محال
 لان التسلسل بوجريان السلسلة الى غير النهاية فلو كان كلها نظريا متوقفا على الآخر الى غير النهاية ليلزم استحالة امور غير
 اعتدائية بوجه مثلا اذا تذكر زيد فعلم ان يكون ج موقوفا على علم آخر لم يجد فلا بد ان نحصل العلم بالموقوف عليه الموقوف
 عليه بترتبه فلا نفد على تحصيله لان المتأخر لا يحيط به المتأخر

عاصم عن الخطاء في الفكر وهو المنطق ويسمى بناية اما موضوع فهو المعروف بالحجة وعنه عند المعقولات الثانية كما
 قالت القدماء والمعتقولات مطلقا كما هو سلك الاخر والمعلومات التصورية والتعريفية كما هو عند
 المتأخرين فمن بعضهم ان موضوع الغالب من حيث ولا يثبت على المعاني لزم ان المنطق يقال فيجب
 جنس والناطق فصل مثلا والعالم متغير وكل متغير حادث قياس غير خاص من المقولات فزعم ان هذه الاسماء
 من الجنس والفصل وغيرهما كانت مستقلة وبجوه من احوالها فتكون من موضوعه فواضح ان المقولات
 وهي ما يوجد في الذهن اما ان تكون اولية وهي ما يحصل في الذهن من غير ان يلا حطه وعرضه فيه شيء آخر
 واما ثانية وهي ما يعرض الشيء في الذهن سواء كان الوجود للذهني شرطه لعرضه كالكلية والجزئية فانها لا
 يعرضان الا للوجود والذهني لانهما من صفات المفهوم وهو ما يحصل في الذهن او لم يكن شرطه كالزمنية
 والفردية والشيئية تعرض الشيء في الذهن سواء كان في الذهن او في الخارج ومعقولات ثالثة وهي ما
 يعرض للثانية اى يحصل فيه بعد ما كما تقول الكل في اتي او عرضي فالكليته من المعقولات الثانية لما رو
 الذاتية والعرضية من احوالها فتكون في مرتبة ثالثة وقس عليها الرابعة ب موضوع العلم حيث
 فيه عن عوارض الذاتية التي تلحق الشيء بلا واسطة كالشعوب لان او بواسطة فالجزئية كالحركة الالهية
 للانسان بواسطة انه حيوان او باخر خارج من المعروف مساو له كالفحك بالتعب التي تعرض بواسطة
 اعم او احض من المعروف فيسمى عرضا غريبا لموضوع الطب مثلا بدن الانسان فانه يبحث فيه عن
 عوارضه وهو الصحة والمرض وكذا موضوع المنطق يبحث فيه عن احوالها كالجنس والفصل والذاتي والعرضي
 والقياس غيرهما فان كلها من موضوعه لانه يبحث فيه عن حاله وكيفية اى الاتصال فالجنس والفصل
 مثلا يبحث فيه عن حالها بانها كيف يركبان الى ان يوصلا الى المجهول وهو النوع ج لما كان بعض
 العوارض محمولا وحالا وعرضا لبعض آخر كقولنا الجنس كل والخاصة عرضي فلا يكون ما هو المحمول موضوعا

قوله عرض الشيء في الذهن انهم عروضا انتزاعيا ١٢ فزعموا من قوله كالشيئية انهم فان الشيئية لما لم تكن من صفات المفهوم فغيره
 فلو لم تكن خاصة بالجزئية والكلية فانها من صفات فتخصص باتساعها كما لا يخفى معرض الشيئية لكل شيء عروضا انتزاعيا
 كان الشيء في الذهن او يكون في الخارج فلا يكون الوجهه الذهني شرطه لعرضها بخلافها ١٣

من حيث هو محمول لان الموضوع ما بحثت عن عوارضه لانه العوارض لا تكون موضوعات اذا بحثت عن نفسها
 لانه عوارضها كالكلية منها فالمعقولات اذا حملت على الموضوع تسمى عوارضه ولا تكون له منتهى واذا حملت على
 عوارضها هي مفروغ عنها فبقي القيس الموضوع ويطلب في قيل بان المعقولات الثانية فقط فان الكلية مثلا كان
 منها لكنه اذا وقع البحث فيه وبه كما شذنا فصار حالا وعارضا فلا يعد من موضوعه وهو باطل ومن ثم قيل ان
 المعلومات التصورية والتفصيلية او المعقولات فانها عامرات وليت كانت اثنا عشر او ثمانية لكن ما قلناه
 فهو احضر **فصل في** سمي الموصل الى المجهول التصوري معروفا الى المجهول التفصيلي حجة وقولا شاذ
 ولما كان العلم باقسامه اسوقا على الكلية والتجزي واقسامها والقضايا وغيرهما ذكره ولا يعلم معانيها
 الا بدلالة اللفظ عليها فتقدم بها وذكره الموقوف الابهتم ثم الابهتم **فصل في** الدلالة كون الشيء بحيث
 يلزم لعله علم الاخر ويسمى الاول دالا وهو موضوع في القضية والثاني مدلول وهو موضوعه في القضية و
 معني ونظوق في اللفظية وقد يعبر عن المعنى بالمفهوم والمقصود والدال النكاح نطقا والدلالة لفظية
 والا فلفظية وكلاهما النكاح يجعل الجاعل والقيمين الاول بازاء الثاني فوضعت والا فالكاش
 الدلالة بانتفاء الطبع فبطبعه كذا كذا اح على الوجه وسعة النقص على الجمي وانكاشا بتقضا النقص
 فلفظية كلفظ ريز من راء الجاء على الالفاظ والدخان على النار **فصل في** الاختلاف في الوضع
 فقالت الاشاعرة ان الله قد وضع الالفاظ بازاء المعاني وعليها الانبياء فتعلم منهم الامم وقال
 ثلثة من التكلمين ان الوضع هو الناس ذهب ابو اسحاق ان الوضع هو الله والناس جميعا والثانية
 قد ذهب ابو نصر والبوعلى والابو عيسى الى ان الالفاظ موضوعه المصور الذهنية وزعم بعض المتأخرين
 انها موضوعه للصورة الخارجية اما ذهب الجمهور من المهاجرين انها موضوعه لمعان سلقا صور
 ذهنية كانت او خارجية والثالثة قيل المناسبة بين الموضوع والموضوع له ضروري كما ذهب اليه
 المعتزلة وقال البعض ليس بضروري **فصل في** ثم ان الدلالة الوضعية المبسوط عنها في النطق
 ثلثة لانه النكاح بدلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له فمطابقة او على جزئه فتضمن على الالفاظ
 التام ولا بدقية من اللزوم من تصور اللزوم والملزوم متعلقا كان او عرفا ويلزمها المطابقة

ولا يلزم ان لها كما في البسيط الذي ليس له لازم **فصل** قال الامام كل ما يمتبه لازم وهو انهما مغايرة لغيرها
وعين لنفسها فيكون بين المطابقي والالتزام ملازمة والتزام عنده قبل قيل ان الالتزام متروك في العلوم
فانها لا تفيد الغرض الاصل لثقلها **فصل** ان تصد بخبر اللفظ دلالة على خبر معناه فكتب قولك ان
والا مفرد **فصل** قال ابو الفتح وغيره من المنطقيين ان الافراد والتكريب صفتان للامانة ونعم
لبعضهم انها صفتا اللفظ **فصل** والمفرد النكاح امرأة لتعرف اني فرقة فاداة عندهم وترفع عند النجاة
وان استقل معناه ولم يقتصر بالزمان فاسم **فصل** في قيل ان الكلمات الناقصة من الادوات
بكل فعل عند العرب ليس بضروري ان يكون كلمة عند المنطقيين الا ترى ان اشئ فعل عندهم لكنه
لما دل على الفاعل فيكون مركبا فلا يعد كلمة لان الكلمة من اقسام المفرد بخلاف شئ لانه لا يقابل
في عرف النجاة انه فعل مع الفاعل +

قوله لا بد من الضرر مطلقا واعرفنا ان الملائكة لا يؤم بملاقاة امرئ يصيب احد الامرين مع الآخر وهو اما عقلي النكاح ذلك الامر
عند العقل بان يلزم من تفعل احدها تفعل الآخر كروحية الدابة فاذا تصورنا معنى الدابة انتقل ذهننا الى ان زوج ونفقه الى
مساويين ليس بضروري ان يشترط لزوجها واستعصى ايهما فاداة كانت تعجب الجود بالنسبة الى الحاكم فانا اذ اسمعنا
الحاكم انتقل ذهننا الى الجواب سمعنا وشئنا به ذلك لو كان ذلك عند العقل فقط لما احتجنا الى هذه الشبهة والسماعة
بل احتجنا الى ذهننا ونصور في ذهننا ١٢

قوله يلزمها المطابقة انهما التضمنية فلان دلالة اللفظ الكل على جزء معناه لا يكون الابدع دلالة على معناه وهو المعبر بالكل
وانقصت قد يوجب الجبر بذهن الكل قلت نعم لكن دلالة اللفظ الذي هو الكل على جزء معناه لا يكون الابدع فلان
التضمنية ماول فيجب ان اللفظ على جزء معناه فالجبر مضاف المعنى مضاف اليه والمضاف بصفة الاضافة لا يفهم قبل الفس
اليه فلما بدنا ان نفهم المضاف اليه قبل المضاف ثم نفهم المضاف اليه شيئا فبينما كغروى ان يدل اللفظ على معناه ثم عجز
قوله ان الكلمات الناقصة الخمس

اختلقت في كون الافعال ادوات فعند البعض افعال لتعرفها واقترانها بالزمان وهو لا يوجد الا في الفعل وقال البعض انها
من الادوات لان معانيها غير متحدة لا اسم فلذا قلنا لفظه قيل في الحق انها من الادوات اما عند اهل العربية
في افعال ناقصة وتسمى افعالا وجوزية لان معنوها ما يثبت الاثبات نسبة في زمان والقرب الى الحق ان يستثنى
منها ليس فان في مفهومه تسببت ١٢

المشابهة والسببية والمبادئية والمضاودة والكلية والجزئية والمجاورة والزيادة وحذف المضاف خاصة وحذف المضاف
والحذف مطلقا واللازمية والملازمة والتقييد والاطلاق والعموم والتخصيص والحالية والماضية والآلية والبلدية
والتكثرة والمعرف الاول والمه والكون عليه وادرج البعض لبعضها في بعض فاعلم اننا نأخذ في ثمانية
الاول والثقصان والاستعداد والتعلق والمشاكلة وقيل بالربعة المشابهة والاول اليه والكون عليه والمجاورة
وقيل خمسة بزيادة المشاكلة المربعة علماته الحقيقة التبادلية والمجاز استعمال اللفظ بالقرنية والاطلاق
على المستحيل النجاسة اذا كان اللفظ معنى آخر غير المستعمل فيه ويكون التردد في كونه حقيقيا او غيره
فقال بعضهم ان المجاز والنقل اولى من التشريك اذا دار اللفظ بين معنى المجازي ومعنى النقل فالجواز اولى من

توابع السببية الدلتية انما يطلق السبب السبب مطرنا ما تمام مطرنا فليقل السبب السبب المطر على العنب المضاف
بان يخلق الله الصديق على الآخر كالجواز المخصص بمقابلة الانسان على العقاب كجريمة والكلية بان يطلق الكل مقام الجواز لا يصلح على
الانواع الجزئية كالطلاق الرتبة على الانسان والمجاورة بان يطلق احد المتجاورين على الآخر كالغريب مقام الماء والزيادة بان
يزاد على الاصل لفظا آخر وليس كذلك مقام ليس بشئ والحذف بان يحذف عن الاصل لفظا ما فاعلم ان الله مفعولا وغيره
مخوفا في جواب بل جاء به مقام نعم جازية ويعين الله ان تفعلوا اى لتفعلوا وحذف المضاف ثمانية نحو اسال القرية
بحذف الابل وحذف المضاف اليه خاصة بخلاف مقام ابي في جواب من جاء من اقر بالكل اللازمة والملازمة فالاولى كاللفظ المكون
على الدلالة اللازمة نحو العمل فافهم اى ذلك والثانية كشأن الارض على الاعتراف بالانسان والقسمة بان يطلق المطلق على المقيّد كما يسم
ليوم القيمة والاطلاق بان يطلق المقيّد على المطلق كالمشقة الذي وشقة الابل للمشقة المطابقة والعموم بان يسمى العام باسم الخاص
نحو قوله نزع ابنه اذ ابناءكم فان ابناءكم عام والمردو بالمحسنين واليحيون يطلق على الانسان ويراد به والتخصيص فاعلم ان العموم
كالطلاق الرذمي ويراد به الابيض والحالية بان يطلق المحل على الحال كما في قوله فليسمع ناديه اى اهل ناديه والحالية بان يسمى
الحال باسم المحل كالطلاق رحمة الله على محمد فان الرحمة حال هو محله والآلية كما يطلق اسم الآلة على ذى الآلة كانه ان على الذكر
والبلدية بان يطلق احد البلدين على الآخر كالدولة للديّة والكثرة بان يطلق اسم الشئ المعروف على احد تلك الاشياء على السخى
والمعرف خلافه كما يقال رحمة الله محمد والسخى للحاتم والاول اليه بان يسمى الشئ باعتبار ما يقول اليه بان يطلق الجز
مقام العنب نحو انى اعصره مقام عنبه والكون عليه بان يسمى الشئ باعتبار ما كان نحو آتوا بيتا مى اسمه ابراهيم فانه لا يتم بعده
البعوض عند اتيان الاموال ١٢

قوله ان المجاز والنقل اولى من التشريك بان يجعل ذلك المعنى مجازيا او منقولاً ١٢

النقل لانه اكثر وقوعها منه السادة المجاز بالذات يكون في المبادى وتبعيتها في الاصل وغيره
 من المشتقات والادوات كما يقال نطقت الحال والحال ناطقة فالاول في النطق ولواسطته فيها
 وقيل انه يقع في الحرف ايضا بالذات **فمرئيه** وان تكثر اللفظ واتحد المعنى فمرادف **فل** انكره
 القوم لمخولعه عن الفائدة والواحد كاف في الايهام **وب** لا يجب قيام كل مرادف مقام الآخر والكل
 من لغة واحدة الا ترى انه يقال صلى عليه ولا يقال دعا عليه **ج** بل يكون بين اللفظ المفرد والمركب
 ترادف فاختلف فيه والحق انه موجود كالاشان الحيوان الناطق **فمرئيه** والمركب ان لم يكن
 عليه فقام والافنا قصص فقيدي النكان الجزء الثاني قيد الدل والافغره والتقيدي ان صار
 لكلمة الواحدة فاستخرجي والافغره والتام ما خبر وفيسته وهو كلام محصل يصدق او يكذب ما اتهمها
 بالنظر الى مفهومه او انشاء **فانكره** المشهور في تحريف الخبر انه قول يحتمل الصدق والكذب
 وقيل انه ما يقصد به الحكاية عن الحرف لا يخفى انه لا يخل من تلك التعريفات عقد كلامي هذا كاذب
 فالحق ما قلناه لانه لا يكون خبرا ولا انشاء ابناء عليه فانهما قسان من كلام محصل هو ليس كذلك
 او هو خبر بالنظر الى مفهومه اما من حيث القيود والمخارجية فهو انشاء فلا حاجة الى التاويلات المذكورة
 في البسوطات **فمرئيه** ثم انشاء ان دل على طلب الفعل مع علو الطالع فالمراد مع خصومه
 فسؤال ودعاء مع التساوي فالناس النكان مطلوبه منه فاما استفهام او ترك الفعل فهني او
 اقبال احد فنداء وان لم يدل على طلب الفعل بل دل على الاعلام عما في ضمير الشكلم فغيبه فان كان

قوله لا يخل من تلك التعريفات اخرا بالنظر الى التعريف المشهور فبذلك العقد لا يحتمل شي منهن بل هو صادق غير محتمل
 للصدق بالنظر الى اعتراف الشكلم بكذب كلامه غير التام فهو صادق في ذلك ما في النظر الى الكلام فهو كاذب لان
 المحمول فيه كاذب اما عدم اعترافه بالنظر الى قول صاحب القيل فلان الحكمي عنه يكون مقدا على الحكاية وهذا
 انما هو لانه يتم الى لفظ كاذب فهو تمامه لا حكمي عنه او حكايته فان كان الاول فليس بعده حكايته النكان الثاني فليس
 حكمي عنه فالتفت ان المشار اليه لفظه هذا في كلامي هذا كاذب بحكايته فالتقدم ثابت قلت ان المشار اليه الذي
 سبوقه في عند اللفظ كلامي او لفظ كاذب بما معا والاولان باطلان بداهة لعدم مفهومهما ولا سبيل الى التاويل
 فانه مرتبة الحكمي عنه وليس حكايته بعده ١٢ ابنه

نظراً لمحبته الشئ مطلقاً فهو متبني أو الممكن فقط فهو تربي ثم المفهوم بحسب نفسه ان منع الشك في غيره
 فجزئى والآ فكل وقد يقال الجزئى المندرج تحت الكل فوائده وعوائده اذ علمت مما قلنا ان
 محسوس الطفل ضعيف البصر والصورة الخيالية من البياض المعينة لميت بكليات اوجبهين الاول
 ان ما يحس الطفل في اول زمان الولادة يصدق على كثيرين عنده لكنه في نفسه بالغ منه وكذا غيره
 من المذكورات والثاني ان المفهوم ما يحصل في العقل المذكورات غير حاصلة فيه ولهذا لم يحصل
 التمايز عندهم لمحصلوها في الحس المشترك **وب** قد اشتهر بين السابقين ان الكليته والجزئية صفتان
 للعلم وقال الاحقون يتصف بها المعلوم **ج** قالوا ان الجزئى لا يكون كاسباً لغيره ولا مكتسباً
د في تعريف المشهور للجزئى فكان الاول ان الصورة الحاصلة من السيففة المعينة والشبح
 المرئى من بعيد محسوس الطفل في بدء الولادة جزئيات مع انها غير متمتع صدقها على كثيرين الثاني
 ان الصورة الحاصلة من زيد في اذهان طائفة يصدق عليها صورة الواحدة فتكون كليته وشك
 في الكلى بانه موجود فيكون تشخصا ام لا وعلى الاول لا يصدق على كثيرين تشخصاً على الثاني
 لا يكون موجوداً لان الشئ الم تشخص لم يجد فاذا لم يجد لم يكن جزءاً لما يتبعه والحال انه يكون
 جزءاً كما سيأتي - **فري** الكلى اما تمنع افراده كشريك الباري اداكنت ولم توجد كالنقطة
 او وجد الواحد مع امكان الآخر كالشمس او امتناعه كالواجب او وجد الكثير مع التناهي كالسبعة
 السيارة او عدمه كالنفوس عند الحكماء ثم الكليان ان تصادق كلياً فتساويان والآ فان كان
 التفارق كلياً فمتباينان والكان جزئياً فهو اما من الجانبين فاعم واخص من وجهه او من
 جانب واحد فقط فاحص اعم مطلقاً ولقيض المتساويين متساويان ولتقتضى الاعم والاخص مطلقاً

قوله المفهوم بحسب نفسه الخ اى لا باعتبار احواله من غير من خاص او من خاص ثانياً فانه ورة المخصوصة من البنية المعينة
 مشبهة لغيرها من البنى كمن يفتبها لا تصدق على غيرها والا لا يكون متعينة وقد فرضنا حاجتها لتعينة على ان المعلوم المتحركة
 شدة مخصوصة اى الجمعي كون اللام للبعد فاخره الجمعي لميت في صورة البنية وغيرها من الجزئيات فانه لا تصدق على
 غيرها ابتداء على تصدق على سبيل البدلية اهـ

بذلك هما المابين لتقيضي الاخص والاعم من جهة قبيل ان جزئى كما يكون بين تقيضى المتباينين فانه
 قيل في تساوى تقيضى المتساويين شك بتقايض المفهومات الشاملة السالبة كلا شريك البارى لا
 اجتماع التقيضين ففيهما مساواة مع انه لا يصدق شريك البارى باجتماع التقيضين ايراد ان على
 تقيضى اعم والاعم مطلقا الاول ان لا اجتماع التقيضين اعم من الانسان مع ان بين تقيضهما
 تبائنا والثاني ان الممكن العام اعم من الممكن الخاص فكل لا يمكن عام لا يمكن خاص وكل لا يمكن خاص
 اما واجب امتنع وكلاهما ممكن عام (فيصح ان يقال متعامدة كل لا يمكن خاص ممكن عام فينتج كل لا
 ممكن عام ممكن عام والممكن العام كان عاما من اللا يمكن الخاص كذلك يكون اللا يمكن العام صف
 فشرى الكلى اما ان يكون جزءا لما بهيته الافراد ذاتى او عينها فنوع حقيقى او اجزاها فعرض
 وعرضى قال بعضهم ان الذاتى بالافهم الماسية قبله او ما ثبت لها بالعلية وقيل انه يطلو على
 الداخل ثم الذاتى الكان جزءا مشتركا بين مختلفى الحقيقة فجنس او مزية انفصل المركب منها نوع
 حقيقى بالمعنى الاخص من الاول والخارج الكان مختصا بالحقيقة الواحدة فخاصة والا كما لجنس فعرض
 عام وكل منهما ان امتنع فواقع عن المعروض فلازم له اذ لو جوده والا فمعارض واعم اوزائل اما بعتر
 او بطوع واللازم بين ان لازم تصور ومن تصور الملزوم او كفى تصويها فى الاذعان بالليزوم منها
 والآفيعر بين وهبنا شك هو ان الليزوم بين اللازم والملزوم لازم لان على الثانى يجوز انفكاكه
 فعند انفكاكه لا يبقى اللازم لازما وعلى الاول فنقول ان بين هذا اللازم والملزوم لازم ثم هذا اللازم
 اما لازم ولا فيستدل وفق تلك الكليات سموط وعقود السمط الاول فى الجنس وفيه درة الاولى

قوله تقايس المفهومات الشاملة فكل ما هو فى الواقع يصدق عليه اجتماع التقيض فيصدق عليه لا شريك البارى مثلا
 فان قلت ان لا شريك البارى يصدق على اجتماع التقيضين لا اجتماع التقيضين على شريك البارى فباين التساوى قلت ان شريك البارى
 اجتماع التقيضين لا وجودهما حتى يصح تعاملهما وفى حقه الجوهرية وجود الموضوع فدرى قوله فباين التساوى لا شريك البارى فباين التساوى
 كالجزء والافترق الا اعم والاعم من جهة قبيل ان جزئى كما يكون بين تقيضى المتباينين فانه
 فجمعان فجمع الباطن والاعم والاعم مطلقا كما يكون الانسان فالحيز اعم موجود وفى الفرض الانسان ليس موجودا فكلما يجزئ
 الانسان فكلما يكون فدرى على مثله الاصول فجمع التقيضين باجماع حرف السلب في الاول

اشتهر في تعريف الجنس انه ثلثي قول على كثير من مختلفين بالحقائق في جواب ما هو واعلم ان ما هو اول
 عن الماهية مختصة بشئ او مشتركة كما يستجنى فاذا سئل عن امر او متصفة الحقيقة فيجاب بالنوع والى التام
 واذا سئل عن امرين او امور مختلفة الحقيقة فيجاب بالجنس فان كان الجنس جوابا عن الماهية وعما
 يشتركها في ذلك الجنس فقريب والاف بعيد كالحيوان والجسم النامي فالاول يقع جوابا عن الماهية وعن
 بعض شراكها في الحيوانية وعن كلها بخلاف الثاني فانه يقع جوابا عن بعض ما يشارك في النمودون
 عن كل ما يشارك فيه الا ترى ان الانسان والفرس والشجر مشاركة فيه لكن اذا سئل بالانسان والفرس
 والشجر ما هم فيجاب به واذا سئل عن الاولين فلا يجاب به اجمع انها شركيان فيه ثم ان تسميته الاجناس
 بحسب التصاعد من الخاص الى العام فيسمى اختصها سافلا والعالى والاعم من الاجناس ما بين العالى
 والسافل اجناس متوسطات **الدرجة الثانية** الاجناس العالية عشرة وليس في العالم شئ خارجا
 عنها ويقال لتلك الاجناس العالية مقولات عشرة احدها الجوهر الذي يقوم بالذات والتسعة
 للعرض القاسم بالغير وهي الكم والكيف الاين في الاضافة والملك الفعل والانفعال والمتى والضعف
الدرجة الثالثة اشتبه بينهم ان لا يكون للماهية الواحدة جنسان في بيان في مرتبة واحدة
 من القرب ولا يكون لها البعيدين كذلك فان للانسان مثلا جنس قريب هو الحيوان وليس له قريب
 آخر يجري مجرى الحيوان له جنس بعيد كالنامي ليس في ملك المرتبة بعيد آخر فيد فالتدبير بعده وهي
 مرتبة اخرى كالجسم مطلقا ودلائله في البسوطات **الدرجة الرابعة** قال الشيخ وغيره من المحققين
 ان الجنس النوع متحدان في الوجود والذهنى والخارجي وقال البعض انهما موجودان في الواقع لوجود
 لكن الفصل اذا انضم الى الجنس فحصل النوع فهنا فتحى الكل حقيق في الوجود وقيل الموجبات النوع سابط والاجناس
 والفصول منترعة عنها ولا وجود لها الا بخلق الانتزاع فهما متحدان بالمشاء والحق بهما الاول
 لان المراد من وجوده الذهنى والخارجي الوجود التحصيلي الذي يكون بالنضمام الفصل فاذا انضم
 النوع والوجود التحصيلي معا والافلا ريب ان الابهام مقدم على التحصيل فللجنس وجودا بهام في النوع تحصيلي

قوله والافلا ريب اي التمكن المراد من وجوده تحصيليا فكل منها وجود وعلاوة في نفس الامر للجنس ايهامى وليس تحصيليا اما
 اذا كان المراد منه تحصيليا فهو النوع والجنس والفصل واحد الذي يكون من الاجتماع وبعد الاجتماع لا يفتقر احد
 من الاخر في الوجود وهو الوجود التحصيلي ١٢

الدرجة التي امتلأ الكلي عام من الجنس فخاص منه باعتبارين اما عموم فليصدق على الجنس وغيره
 من الكليات فكلما نه منس للكليات الخمسة وهي مختلفة الحقائق واما صدق على مختلفة الحقائق
 فهو جنس فيكون انما وجبنا الجنس وغيرها ما خصوصيته فلان الجنس له افراد كالحيوان والجسم والكلي وغير
 لما صدق عليها تعريفه والفرد خاص فماله الفرد فلا يشاك انه يلزم اجتماع العموم والخصوص لانه
 باعتبار الذات والعرض الدرجة السادسة ان الحكماء قد عبروا عن الاجزاء الخارجية بالماوراء
 والصورة واذا حصلت في الذهن فسموها بالجنس الفصل فظهر ان الاجزاء الخارجية والذهنية
 متغايرة بالاعتبار وان التركيب الخارجي مستلزم للتركيب الذهني ومن ثم قيل ان الجسم الماخوذ
 بشرط عدم الزيادة كالنموادة غير محمول على الانسان مثلاً وبشرط الزيادة كالنمو النوع والماخوذ
 لا بشرط شئ جنس محمول على المركب الماخوذ بشرط لا شئ - وان ثبوت فرضت تلك المراتب في
 كل ما بهيته السطر الثاني في الفصل وفيه فمراد الادلى قد عرفت في تعريفه انه يميز الشئ عما
 عداه ويكون مقولاً في جواب اى شئ هو في جوهره فان ميز الشئ عما يشارك في الجنس الترتيب
 فقريب والاف بعيد الثانية ان الفصل يكون مقوماً وجزءاً للنوع ونسماً للجنس وكل ما هو
 جزء للنوع الفوقاني جزء للتحته في النوع الانواع وعكسين لضرورة كل مقوم للنوع التحته في مقوم للنوع
 فوقه في الجنس العالي من غير عكس الثالثة ان الفصل علته لرفع اقسام الجنس عند الحكماء ومن ثم قيل الفصل

قوله فلان الجنس له افراد اخرى الجنس الذي معناه انه مقول على كثيرين فمختلفين بالحقائق لافراد يصدق على كل واحد منها
 المعنى للجنس كما هو باب الافراد ومثال الافراد كالجسم والحيوان والكلي فان كل واحد منها يصدق عليه معنى الجنس فاما يصدق عليه
 على كثيرين فمختلفين بالحقائق الاتري الى الجسم ياندينا في على المتناسات الجمادات وكلك الكلي والحيوان فان الكلي يصدق
 على الخاصة وغيره جان الكليات الخمسة المختلفة في الحقائق كغيره من الماسيات على افرادها فالفرد خاص فالفرد فاجتمع الخصائص
 والعموم لكنه باعتبار الذات والعرض اى كليات الجنس باعتبار الذات اى الكليات داخلية في ذات الجنس كما يقال في لفظ
 وبيان حقيقة انه على قول اخر وضمنية الكلي باعتبار العرض لان مفهوم الجنس ليس عيناً للكلي ولا جزءاً منه كما لا يخفى
 من تعريف الكلي فيكون الجنس عارضاً له

قوله ان الاجزاء الخلقية والماوراء والفصل والصورة متحدان فندم حقيقة فاذا كان لما بهيته اجزاء خارجية فكلون هي ماوراء
 وصورة ويمكن له اجزاء ذهنية اى تغير منها بالجنس الفصل فانها ما عينها ونفسها كما ثبتت عندهم ولا تملك في المبطون

الخص لا يكون عن الماحية يكون ذلك الجنس فصله مال بعض الاجزاء كالناطق فهو فصل الحيوان
 وبعض لا يشترط فيه شي من ذلك الانسان فالحيوان فصل الرئيسة في باب النعم وغيره المراتبة
 لا يكون لشئ واحد فخصه في مرتبة عدة كما فخصت من معدة الجنين اذ في الذرة الثالثة
 التي استقرت ان الفصل الواحد لا يفرق الا في مرتبة واحدة والآخر من النوع جنسان ويطلق
 كما سبق لك في فصل الحيوان جوهر عند المشايخ اما عند الاشراقيين فيوزون كون الاعراض
 فخصها بها كما سر في ان مرتبة من قطعات الخشب الهيئة الواحدة في المنة واما عدها لكنه جوهر
 الجنس السابعة بالانسان ذلك لا يوجد لا فصل له الشافعية قيل لا وجود للفصل لان امانا لا يكون
 عاملا وخصاها بالاول محال لان باب التمايز لا يكون عاما ومثله كما هو ميمز فلا يكون كذلك
 والكان الثاني فيكون مركبا من العام ومن شئ مميز عن اثاره فيه وهو الفصل فتحق الفصل
 آخر ثم تجرى الحرام في هذا الفصل فتفصل العقد الثالث في النوع وفيه مرجان البحر
 انه مقول على متفق الحقيقة في جواب ما هو ب قد يطلق النوع على المايته المقول عليها
 وعلى غيرها الجنس الاول حقيقي والثاني انساني وبينهما عموم من وجه وقيل بينهما عموم فخصها
 مطلعا ج كل كلي من الجنس بالنسبة الى حصصه الخاصة بالانسان الى ما تحته واما
 الانواع تنسأ كقاعم الكل عال واخص الكل سافل والنوع الانواع والاخص من بعض
 المتوسط والمباين للكل مفرد السميط المراتب في الخاصة والعرض العام وفيه
 جمان ١ الخاصة خارج مقول على متفقة الخفايا والعرض العام خارج محمول على
 مختلفة الخفايا والخاصة بمعنى ما يختص بشئ تسمى خاصته اضافية ب ان العرض

عليه قوله فيكون مركبا من العام والخاص يكون فردا تحت العام والعام يكون مقولاً ودخلا في ما يشبه كالمجموع
 فيكون له ما يميزه عما يشابه ويرفع عنه وهو المعبر بالفصل فاذا كان الفصل خاصا فلا بد ان يتركب من عام وفصل ١٢
 قوله بينهما عموم فخصها من وجهاتهما وفيما في الانسان وجودا في الاول في الحيوان وجودا الاول بدون
 الثاني في الصورة الكلية على طريق المشايخ فانها نوع حقيقة النظر الى افرادها ليست بانساني لعدم وجودها
 تحت الجنس ١٢ قوله ليس خاصته اضافية لم كما قال شافعية المطلق فلن شئ اذ لا يفرق ما اخص به من فرد فميزه وانه فيكون
 ولا يكون في غيره فيكون اضافيا ١٢

وكذا العرضيات الكانت مرة للملاحظة المعروض فهو علم بالوجود وعلم العوارض بنفسها علم بوجوبها
فوائد في التعريف شك للمام بان تعريف الماهية اما بنفسها او بجميع اجزاها وهو
 نفسها فالتعريف تحصيل الحاصل او بالعوارض فلما يكون العلم بحقيقتها لانه بواسطه العلم
 والعوارض لا **تفيد** لا يجوز التعريف التام الا بالاصل من المعرف او بالمساوي صدقاً فاما
 يصح بالمساوي معرفة وجهاته ولا بالاعم او الاخص وقد ايجز في الناقص كونه عاملاً لا يجوز
 ان يتحقق شيء حدان تامان **ال** بسيط لا يحد وقد يحد بشئ آخر والركب يحد ويحد به **هـ** التي يد
 المحقق عمير لاشتباه الجنس بالعرض العام والفصل بالبنية **و** ان كان التعريف يطلب العلم
 والاستفسار من الآخر فما يطلب به يسمى مطلباً وهو ما وامي وهل ولم ومن وكذا كيف اين متى
 فما اما شارحة وهو ما تستعمل في السمي بحسب طلبه شرح اهم ومفهومة واما حقيقية يطلب العلم
 بذات الشئ بعد العلم بوجوده كالانسان اذا علم وجوده فيطلب تصويره بحسب الحقيقة وامي يطلب
 بالميز الشئ عما عداه وهل بسيطة يطلب بها التصديق بوجود شئ فقط ومركبة يطلب بها
 التصديق بغير الوجود فهي طالبة لمجموع الماهية والوجود والصفة غيره ولم يطلب الدليل **مطلب**
 من فهو بية شخصية وكما يطلب التعيين الكمي وكيف يطلب التعين الكيفي اين يطلب به التعين الكاني
 ومتى يطلب به التعين الزماني **ق** قيل ان المطالب الاربعة الائمة فروع واما قبلها اصول **مطلب**
 فهي اما ذنابات وتوابع لاسي ان طلب بها الميزة حيث طلب بها التصديق بكون الاشياء
 على الصفات فتندرج في هل وتتبعها فمطلوبها طلب التعين او التصديق داخل
 تحتها **ح** قد زاد باقر العلوم قسماً ثالثاً للهل وهو الهل البسيط يطلب بها تعريف الماهية وقيل
 انها على خمسة اقسام ثلاثة للهل بسيط وهي ما يطلب بها الماهية للجهولة كقولنا هل الانسان حيوان
 اطلق ام لا وما يطلب به تعريف الماهية وما يطلب به الماهية للوجوده وقسمان من الهل المركبة الاول ما يطلب
 به الصفات المقدمة على الوجود كالاسكان والثاني ما يطلب به الصفات بعده كالقيام والقعود **ت** لتقصي
 قوله ان كان التعريف بالاستعلام كما يكون للمطالب المتعلم عن العالم الخبير المعلم **٢** قوله تحتها اي تحت لاسي وهل **١٢** منه

السلوك الثاني في التصديقات

التصديق مطلقا باعتبار متعلقه اجمالى المكان انكشف امور متحدة دفعة وتفصيلى بان يعلم كلها على حدة
١ الحكم كما يطلق عليه كك يطلق على القضية والحكموم عليه النسبة الجزئية فيكون الحكم خفي
متعلق التصديق والحكم **٢** اختلف في متعلقه فهو اما معنى القضية ومفهومها المركب من صورتى
الموضوع والمحمول والنسبة الغير المستقلة وحقيقتها المركبة بينهما كما هو محتمل عبارة باقر العلوم ونفس
الموضوع والمحمول حال كون الرابطة بينهما كما هو محتار الفاضل الهوى ونسبة الى الشيخ ونسبة غير
مستقلة كما هو المشهور والنسبة الرابطة الملاحظة لجماد انتطالى او المجل بعد التفصيل او قبله فريد
حقيقة القضية تحصل من الموضوع والمحمول فقط كما صرح المحقق الطوسى لكن لما انفصل النسبة منهما
فتعد منها فقيل انها تتم من اجزاء ثلثة ثلثها نسبة تامة كما هو عند القدماء اما المتأخرون فقالوا
باربعة افراد والنسبة التعييدية كما ستعرف فالتصديقاتى الجملة الجزئية عند العربيين ان حكم فيها بثبوت
شئ لشي فمحملة او بتعليقه عليه بشرطية والدال على جزئها الاول يسمى موضوعا ومحكوما عليه ومبتدأ
والثانى محمولا ومحكوما به وخبرائه فى الجملة اما فى الشرطية فالاول مقدم او شرط والثانى تاليا وخبر
والدال على النسبة رابطة وربما تحذف الكفاءة البعلا مات اعلمية تدل عليها التزاما تسمى القضية
ثنائية وربما ذكرت قسمى ثلاثية ولا بد ان تكون حرفا لكنه قد يكون فى قالب الاسم قسمى رابطة
غير زمانية فى العربية واست فى الفارسية واتس فى اليونانية وهى فى الهندية والكان فى قالب
الكلمة تسمى زمانية لكان مهنها عقود الاول فى الحكموم عليه وفيه جواهر لا يتحقق الموجبة الوجود
الموضوع حال الحكم وقبله والسالبة لا يتلزم وجوده بل يتدعى حال الحكم فقط **٣** لا يقع المحال
من حيث هو محال موضوعا ويجوز الحكم عليه من حيث مفهومه فقط كتركيب الهامى متفرد واطلع

تولى مطلقا ان لم يتصدق سواء كان سبطا ام على الحكم واذا كان النسبة او مركبا بمعنى مجموع التصورات **١٢** قوله باعتبار متعلقه ان هذا
وقع دخل مقدر وهو ان التصديق اذا كان سبطا فلا يكون تفصيلا فانه باء اذا كان خلق التصديق بملا بغير التصديق كك
او اذا كان المتعلق مفصلا فبعد التصديق تفصيلا لا تفصيل حقيقة بل الاعادة بتفصيل متعلقه **١٣** قوله بعد التفصيل او قبله ان يكون
المتعلق صورة الموضوع والمحمول النسبة ليدل ان دخلت محموله وقبل التفصيل كانت نقطة قبل ان تدلها الى معناها متفرد **١٤**
قوله مبتدأ وخبر ان يسمى مبتدأ وخبر عند العربيين وادى الزيادة المتوهم وتسمى عليها الشئ **١٥** والمبرهن **١٦** منه

النقيضين مح والمجهول المطلق يمنع الحكم عليه في جميع ما موضوع محال قال بعض المتأخرين انها
 في الحقيقة سوا الب فلا تدعى وجود الموضوع وقال العلامة الفتا زاني انها وجبات لكنها كالسوا
 مقتضية لوجوده حال الحكم فقط وقال جمهورهم ان الحكم على افرادها الفرضية ج لا يرد من الموضوع
 في المود كلها حقيقة فقط بل قد ثبت المحمول لنفس الحقيقة كالانسان حيوان ناطق وقد ثبت
 للحقيقة مع الوصف كزيد كاتب **ب** بتر الشخ فعية الموضوع بان يوجد في احد الازمنة الثلاثة
 فلا يصح عنده الفلك ساكن في النسخي اربعين قال الفارابي بموضعية ماصدق عليه بعنوان الموضوع
 ومفهومه بالامكان فصيح عنده النطقة حيوان في غيره مما ذكرنا **هـ** كلهم غير اعران الموضوع فيج والمحمل
 ب ب لكنهم اختلفوا في تلفظها فقيل انها تلفظان مركبا كالمقطعات القرآنية وقال اللاهوتى
 يتلفظان بسيطا **العقد الثاني في المحمول** وانه من المحمل وهو اتحاد وجود المتغاثرين

قوله قال الفارابي الخ اعلم ان الارادة من الموضوع ما يمكن ان يتصف بعنوان الموضوع كما في قولنا كل اسود رومي وكل انسان حيوان
 فالرومي والانسان ابرهنا لكن لما كان المراد من الاسود اذ كان موضوعا ما يمكن ان يكون اسود فيفضل فيه كل اسود من الاسود الموجود
 والاسود المعدوم الممكن سواده والابيض الممكن سواده فيندرج فيه الرومي لانه يمكن سواده وكذا قولنا كل انسان حيوان فانه
 يفضل تحت الانسان ما يمكن ان يتصف بعنوان من بالانسان الموجود والمعدوم الذي سيكون ان قيل كيف يكون الانسان
 المعدوم حيوانا فقل ان الوجود ليس بضروري الممكن فان الممكن ما امكن وجوده سواء وجد او لم يوجد املا فلا انسان المعدوم
 اذ كان مكانا وهما لم يوجد انما كان حيوانا في ذلك كمثل الشائبة فيصدق على الانسان المعدوم ان يكون بالامكان
 الذاتي كما يصدق عليه ان يكون بالامكان الاستعدادي لوجهين الاول ان المعدوم المذكور اذ كان موجودا بالقوة
 وكمكان استعدادا فلا بد ان يكون مكانا ذاتيا لان الامكان الاستعدادي مستلزم للامكان الذاتي كما لا يخفى واما الثاني ان
 عدم الانسان ليس بضروري سواء كان الانسان معدوم او موضوعا لوصف المعدوم او موجودا فليس هو الا الامكان التام
 الذاتي فكذلك لا يجب كونه حيوانا فيصدق على الانسان المعدوم ان يكون بالامكان الذاتي والاستعدادي وهو
 المطلوب ومن ثم صرح عند الفارابي في قولنا الفلك ساكن فان المراد من الفلك ما يمكن ان يكون فلكا سواء كان
 ساكنا او متحركا فيدريج في الفلك الساكن وان لم يكن في احد الازمنة لكان الفلك لبعنوان الفلك وجدا لم يوجد
 يمكن ام لا - اورد عليه المحقق الطوسي انه لو كان المراد من الموضوع ما يمكن ان يصدق عليه بعنوان الموضوع فيكون في هذا
 التحقيق لان النطقة هي شيء يمكن ان يكون انسانا فيقال النطقة انسان لان المراد من النطقة ما يمكن ان يصدق عليه
 بعنوان النطقة فيصدق على الذي يكون انسانا كما لا يصدق على ما يكون قبل النطقة لان الانسان التام يمكن كونه
 نطقة باسما فاذ كان كل انسان حيوان لان الانسان النطقة ليس بحيوان بذاته لحد حسي متحرك كما قال الفارابي واما اعتراض
 عليه لخص الطوسي انما اورد على المحقق ان اعتراضا فيحق مغالطة قد اشارت من الاشك لفظ الامكان فانه مشتمل على
 بمعنى القوة مقابل الفعل البعنوان الامكان الاستعدادي ومن الامكان التقابل فضرورة وكذا الفارابي هو الثاني والاشكال
 على الاول وان النطقة ليس هيها استعدادا فلهذا لان الاستعداد ان يكون مع المستعد ومنه وجود الصورة الانسانية
 بعدم الصورة النطقية فلا يخفى ساقته ولا يبقه العقل المستقيم ولا يحجز اشكاله الا بالبرهان المستقيم من العالم الفهم فلا يبقى كذا لا يبقى
 الغير المستقيم من لاري سيل فلك اذ علمت مرارا عايشا ومن ان الامكان الاستعدادي مستلزم للامكان الذاتي فافاد كانت
 النطقة انسانا بالامكان الاستعدادي يجب ان تكون انسانا بالامكان الذاتي سواء عاريد من لفظ الامكان امكانا استعدادا
 او ذاتيا فلا بد من اتصاف الامكان بالحاجة الى التحويل التعال واما ما قيل بان النطقة غير قابلة للصورة الانسانية بدليل ان التعدي

ان يتحقق مع التسعة فهو باطل في باوى النظر لا يجب اجتماعه مع لان كل ممكن وجودا ومع وجوده لم يتعد لقبول منه في ذاته اذ اطل
عليه المقبول لطل القابل اما ترى الى الانسان الانفصال - والوجود والعدم والسلوك والبياض في بعضها فهو جونا اجتماعا وهو
غير مفيد للتعرف فلا بد ان يخصص من دونها فقلت كيف يمكن اجتماع المقبول مع القابل مع ذلك المشهور من المحذور لا يمكن اجتماع
كل ممكن قابل لكفائه وجوده والمقبول لا يعدم القابل فابن الوهم ب فلما بد ان تخصص تلك الفضايلة لغيره فكما نصصم اثبات البرهان
في الطبقة الباطنية لا بد ان يكون على العلامة المحقق في آخره وهو ان ما قال لودخلت النطقة في الانسان لكذب كل انسان حيوان فهو
غير مدللانه لودخلت النطقة في الانسان باعتبار ما ووجه من الوجوه فتكون حيوانا من ذلك الوجه كما في قوله تعالى فجعلناه نطفة في
في ذراكمين والحق لمفعول الجمع الى الانسان فكيف يمكن بكل انسان (مع ان الشائنة حيوانا لوفرض ان كونها حيوانا من المستحيل انفسه
او فرض انها انسان بالقرن المحال فيصير كل انسان حيوانا بناء على استلزام المحال لوجوده للسيا والحق اذا كان الملازم ان
ما يمكن في نفس الفلك ساكن وكل سور وحي والنطفة حيوان غير با واما اذا اردته ما يجدي من احد من الازمنة الثلاثة فلا يصح
ملك الانسان لان كل موجود من الفلك والا سود والنطفة ليس ساكن دروي وحيوان في احد من الازمنة الثلاثة

فان كان المحمول عين الموضوع فيسمى الاتحاد بينهما محلا اوليا او غيره فمحلا شايعا مشتركا وقد يطلق الشائع
على الحمل في المحسورات فقط ثم الشائع ان كان المحمول فيه ذاتيا للموضوع فمحلا بالذات او عرضيا فمحلا
بالعرض ان كان نسبتة اليه بواسطة في او ذوا وله فيه حمل اشتقاقيا او لا فمحلا طاقا وقد يتوسط فيه على وربما
يطلق الاشتقاق على حمل المشتق للمحلا طاقا على الاول **قوله** اكل مفهوم عين على نفسه بالحمل الاول ولا يحسن عليه تقيضه
بذلك الحمل اما الحمل الشائع فيحمل بعض المفهومات على نفسه كال مفهوم والممكن ونحوها وبعضها يحمل عليه
تقيضه بذلك الحمل كالخبري والا مفهوم **ب** في الحمل شك بان الحمل محال لان ما يقصر من ج
عين ما يقصر من ب او غيره والعينية تنافي المغايرة والمغايرة تنافي الاتحاد واعتبر في الحمل كما هما
واورد على الشك بان التقيضة ان الحمل محال مشتملة على الحمل - **العقد الثالث** في نسبة
وهي ايجابيته وسلبيه وكلاهما الشائنة وخبرية والشائنة لا يبحث عنها في القضايا اما الخبرية فينته
لا يصح السكوت عليها واثمة عكسها وهي اذعائية وغيرها ذعائية فالخبرية التامة الاذعائية تسمى حكما
وقوعا او لا وقوعا ومعتبرة عند الكل اما الناقصة فتسمى بتقييدية وحكمية ومبين وبين وزاوها
المتاخرين قبل الحكم المذكور وجعلوها متعلق الوقوع والا وقوع وقيل الحكم هو الايجاب والسلب
والايجاب التعلق النسبة والسلب انتزاعها فهذه المراتب بعد الوقوع والا وقوع كما لا يخفى
ثم ان كل نسبة لها كيفية في الواقع من الوجوب غيره فالتكان وجودا ضروريا فواجبه او عدمها كالممكن

قوله ولا يحسن تقيضه من سلب الشيء عن نفسه محال وهو الذي لا يمكن من سلبه نسبة الخ قبل ان نسبة السلبيه ليست نسبتة
لأنا قاطعة النسبة واما يكون خالص النسبة كما هو ادى باقر الصلح ولا يخفى مخالفة على العطف الذي هو الذي لا يمكن من سلبه

فتمنع او لم تكن كذلك ممكنة فان دامت ذلالتة وقس عليها وتيتها والملاقتها بتملك الكيفية تسمى مادة والذات
 جبهة والتشتمل عليها بوجبه وسعها فباقيها قولها لا قد يعبر عن الثبوت بالاتصاف واخبر عن الطرفين بالثبوت
 والصفة وهو الضامى اذا كان الموصوف الصفة موجودين حقيقة وانتراعى الكنان الموصوف موجودا فقط وتكون
 بحسب المحاذية المشهور ان ثبوت شئ بشئ فرع ثبوت المثبت له او لقره كما قيل في قال المحقق الدواعي
 انه متكسر لم وليس لفرع لكن الحق ان المحمول من حيث هو محمول فرع الموضوع من حيث هو موضوع ولو بالافرض
 جرحه بيقض المشهور بل الوجود بان ثبوت الوجود للما يتيه لو كان فرع الوجود للما يتيه فالوجود السابق الكنان
 عين الوجود واللاحق لزوم تقديم الشئ على نفسه الكنان غيره فالكلام في ذلك الوجود فليس يتم التسلسل ويكون الشئ موجودا
 بوجودات الفرعية باعتبار التفرع ايضا فتعريف ثبوت الشئ لنفسه الذاتيات للذات والعوارض المتقدمة على التعريف
 كما لا مكان غيره وكذلك تسليق مقصود تلك العوارض فان ثبوتها للما يتيه مقدم عليها فانه مستلزم ان تكون بها او
 بوجودها اما ما قلناه فهو يرى من تلك التعارضات فمرادها العملية موجبة ان تثبت على الثبوت والاتصافية متعكلا
 ان كان في الذنب محققا فهي الذنبية كالانسان كلى او مقدر انتمى الحقيقة الذنبية كتركيب الابرارى يمنع
 والكنان حاجيا محققا فحاجية كيدضارب او مقدر الحقيقة عاجية كالشفاء طائر او اعم منها حقيقة على
 الاطلاق كالقضايا الهندسية مثل كل مثلث له زوايا ثلثة والحسابية نحو العدد واما زوج او فرد ثم الكنان الموضع
 جزئيا شخصيا فسميت لمخصوصته وتخصيصه كيد قائم والكنان كليا فالكنان نفس حقيقة الشئ وطبيعته فثباتها هو
 بشرط العموم والاطلاق والوحدة الذهني فسمي بطبيعته كالانسان نوع والكنان لا بشرط شئ منها وبفصلها
 فتسمى بملة عند القدماء فتصدق على المشروط وغير المشروط والمشرط بلية كالانسان نوع والانسان حيوان
 مطلق والانسان قائم او كاتب مثلا وما يمين فيكيته الا فردا ومخصوصة وسورة مثل كل انسان حيوان في الا
 فمهل عند المتأخرين ومن الكنية سورة وقد يذكر السوفى جانب المحمول فتسمى منجرفة وقس على الموجبات التي بها فيها

قوله المشروط ايضا هو التغيير اجمع الى قوله الذنب في الاطلاق والعموم كما اذا قيل بطرح خاص كمثل بعض الانسان قائم فان
 التقاطع لا يثبت الا لانسان المشروط لعدم عام هو القام مثلا ١٢ قوله كالانسان لفرع لم فان الانسان حقيقة من
 الحقيقة وطبيعته وسمى هو موجودا اذا افترض المشروط الاطلاق فلا يعبر عنه الا عن الذي المشروط في وجوده اطلاقا بالموضع
 وكيفية كالسورة فانه لا يعبر عن الانسان الموجود في فردا ١٢ قوله فيها المهم في النصوص ١٢

قد يجعل حرف السلب جزءاً في طرف شملت معدولة فالتكان بين الموضوع فقط فمعدولة الموضوع نحو العالم
 جابل أو المحمول فقط فمعدولة المحمول أن كان جزءاً من كليها فمعدولة الطرفين نحو اللاحق للعالم والافضل
 سوجته التكان فيها الثبوت والآف البتة بسيطة فائس ان المتأخرين اخترعوا قضية سموها سالبته
 المحمول وفوقها بينها وبين السالبة البسيطة ثبوت السلب لبعده فاذا قلنا انها سالبة المحمول فمعناها
 ج نيت ب است فاذا قلنا انها سالبة البسيطة فمعناها ج نيت ب ب قدر ان نفي باقر العلوم والمزاج
 والمحقق الدوائى والزبادى الهوى بان الحكم فى المحصورة على حقيقة الموضوع وقال الآخرون ان الحكم
 على افراده **فصل** المحصورة الراجعة محتبة كلية وسور بالكل دلام الاستغراق لوالاعداد كالاثنتين في ما
 فوقه عند البعض سالبه كلية وسور بالاشى ولا واحد وقوع النكرة تحت النفي نحو لاجل فى الدار ومحتبة
 جزئية وسور البعض واحد وسالبة جزئية وسور باليس كل ليس بعض بعض ليس فى كل لغة سوى شخصها
 كما فى القارية مقام الكل هـ مثلاً وفى الهندية جو مثلاً ف ان الكل يطلق بمعنى الكل مثل كل انسان
 نوع ومعنى الكل المجموع مثل كل انسان لا يعمه به الدار ومعنى الكل الافردى مثل كل رجل لا يعم به المجموع
 والمعتبر فى المقاييس والمستعمل فى المحصورات هو المعنى الثالث اما الادل فتعمل فى الطبيعية دائماً وفى الهائلة
 قليلاً والقضية الشاملة على الثانى فقولها انها شخصية وقال التقاضا فى جملة وفصل البهاري بانها
 للمضاف اليه للفظ الكل المجموعى جزئياً شخصية مثل كل زيد من اى مجموع اجزاء زيد حسن والتكان كلياً فمبتهمة
 كما سبق **ب** افراد موضوع المحصورة قد تكون حقيقية كالافراد الشخصية والنوعية وقد تكون
 اعتبارية كالحيوان الجنس الا ان المتعارف هو القسم الاول **ج** قالوا ان الهائلة عند المتأخرين

قوله محملة انهم لم يحصلوا مقسم القضية المقوتة والسالبة بسيطة فان كان فيها الثبوت فموجبة سواء اشتمل على حرف السلب
 وكان فيها ثبوت النسبة او لم يشتمل عليه اصلاً مثل كل ليس كى فهو لا عالم فزيد قائم وان كان فيها سلب النسبة فمبتهمة كز ليس
 قائم فالحالته والموجبة ليست امه فقولتان على حرف السلب وعد ميل فقولتان على ثبوت النسبة وسلبها كما سعى ليعيد فاداء قوله
 قد تكون حقيقة محملة كى فى كل حيوان تتحرك بالارادة فاذا لم يولد الا بالانسان فاذا لا لسان شخاص كل من الانواع والاشخاص
 افراد حقيقية كالحمار الجنس فانه فردا قبل كى فانه اخص من مطلق الحيوان لا يوجد الا فى الاعتبار لا فى النفس الامر

فلا يلزم الجزئية والفرق بين مهلكي المتأخرين والقدما بل وجوه منها ان القدماية تتم الطبيعية بخلاف القلية
فانها لا دزم الجزئية والجزئية لا توجد مع الطبيعة ومنها ان المهلكة عن التأخرين لا يقال الا لما لم يذكر
السورفيه وان صدق على ما فيه سور ويطلق القدماية على التي موضوعها كلي سواء ذكر السورام
لا فان بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان نوع مهلكة قدماية ككلية الموضوع وجزئية للسورام
ولا يقال انها مهلكة لتأخرين لذكر السور بل انها تصدق هناك لتلازمها في الصدق بان يقال
هناك الحيوان انسان **هـ** قد نختص اسم المحصلة بالموجبة والسالبة بالبيضة ولا تنقسم المحصلة اليها
حينئذ والفرق بين البسيطة والموجبة المعدولة المحمول السالبة المحمول ان البسيطة اعظم من
ويتأخر فيها الرابطة عن لفظ السلب لفظا وتقدير اذ في الموجبة يتقدمه وفي السالبة المحمول رابطة
والسلب متوسط بينهما لا يتوقف ايجاب الحقيقة ولبها على تمام حرف السلب عدمه بل ربما تشمل المحصلة
للموجبة عليه ولا يخرج عن ايجابها فاجبا يكون بثبوت النسبة وعدمه لعدم **فـ** في الموجبات
فهي ان شملت على الثبوت فقط او السلب كذلك فبسيط او عليها معان مكبات وتسلطها اما الاول

قوله لا يلزم الجزئية ثم اى كذا صدقت المهلكة صدقت الجزئية وبالعكس فبهاة ساو بان في الصدق فان الحكم اذا كان شاملا لكل الاثر
يكون شاملا لبعضها ايضا فقولنا الانسان حيوان حقيقة مهلكة والحكم على الافراد اما على الكل او على البعض او على كل تقدير بعض
الانسان حيوان صادق لا محال واذا كان الحكم على بعض الافراد كما في الجزئية بذكر السور فقد صدق ايضا على
السور فالحق ان القدماية ايضا تلازم الجزئية ان سلمنا ان الحكم على الافراد لان الافراد قد يكون اعتبارا كالانسان العلمي
نوع وقد يكون حقيقة كالانسان حيوان ناطق فكل من الاعتبارين لا يتعك صدق الحكم على بعض الافراد ١٢
قوله اعظم من المعدولة لان الموجبة المعدولة تقتضي وجود الموضوع بخلاف السالبة البسيطة فاذا صدق قولنا زيد
لا قام في صدق هذا اذا كان زيدا موجودا وكان غير قائم بخلاف زيد ليس بقائم فانه يصدق هناك اذا مات فيصدق على
قائم ثبت اما الفرق اللفظي بينهما فالموجبة المعدولة زيد هو ليس بقائم والسالبة البسيطة زيد ليس هو بقائم والسالبة المحمول
زيد هو ليس هو بقائم ١٣ قوله كتب الباطن اى الكائنات الحقيقية الموجبة موجبة فقط واسالبة فقط البسيطة عند عدمه وان
ركبت بينهما فركبت غير ان كان في الموجبة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه فضروريا ما دام ذات الموضوع موجودة فضرورية
مطلقة خصل كل انسان حيوان بالضرورة والكائنات محمول للموضوع ضروريا ما دام الوصف منه وطفة عامة مثل
كل كاتب تحرك الاصلح ما دام كاتبه وان كان ضروريا في وقت معين فوقيته مثل كل فوضف وقت الجبلولة وغير معين
تحول الانسان فتنقض وقت ما وان كان ثبوت الموضوع وسلبه عنه وانما فوقيته مطلقة مثل كل ففك تنحرك انما ما دام الوصف
فضرورية عامة مثالة كالمشروطة العامة او يكون في احد الاثنتين الثلاثة كما نقول كل انسان ضاحك بالاطلاق العلم نفسه
مطلقة عامة ولم يكن جانب المخالف للضرورة ضرورة فتمكنه عامته مثل كل انسان كاتب بالامكان العام اى سلب الكتاب
ليس بضروريا ولم يكن احد من الجانبين ضروريا كما نقول في المثال السابق كل انسان كاتب بالامكان الخاص ١٤

فما يجب فيه نسبة المحمول الى الموضوع مطلقا ضرورة مطلقة او مادام الوصف فشرطه عامته ان في وقت معين
 وقتية مطلقة او غير معين فمتممة مطلقة والاما تجب نسبة الجانب الخالف فقط فممكنة عامه والجانبين
 فممكنة خاصة كما شعر فيها وما دامت فيه مطلقا فدلته مطلقة او مادام الوصف فغيرية عامته وان لم يمتد فانها
 بالفعل اي في احد الازمنة مطلقة **قواعد** الضرورة على انحاء اربعة مطلقة وقتية وصفية فتكون
 الاولى لازلا وابد الكافي الواجب تعالى الثانية تحصل مادام ذات الموضوع موجودة كالانسان حيوان بالضرورة
 والثالثة قد تكون في وقت معين وقد تكون في وقت ما والاربع ثلثة الضرورة بشرط الوصف بان يكون ثبوت
 المحمول سلبه لذات الموضوع مطلقا ضروريا بل يكون بشرط وصف منه تحوّل كاتب تحرك الاصابع والضرورة
 لاجل الوصف بان يكون الوصف علته تامة لضرورة ثبوت المحمول تحوّل طائر يد في بعض المتعجب ضاحك
 والضرورة في زمان الوصف بان يكون الضرورة في زمان وصفه ولا يجب ان يكون
 الوصف شرطا وعلته له تحوّل كاتب انسان من ثم قيل ان للمتممة العامة معين احدها ما يكون الضرورة
 فيه بشرط الوصف الثاني ما يكون في زمان الوصف **الحق** ان لها ثلثة معاني كما علمت النسبة بينها **الاول**

توكل كاتب تحرك لم فالتاخر في وصفه بكونه بشرطه كما فلا يكون بدون الوصف الحرك **١٢** اقول كل كاتب انسان انما في زمانه
 ضرورة للكاتب في زمانه وليست الكتابة بشرط ولا علته لثبوت الانسان **١٣**
 قوله الاول ثم مطلقا انهم لا يمتد في الاول في ان كان في وجودها في تحوّل الانسان فاطق فان الانسانية علته للناطق فيكون شرط ايضا لان
 الشرط يكون له دخل في وجوده بشرطه كالعلة منها كوك كونه له وجوده الاول بدون الثاني تحوّل كاتب تحرك الاصابع بشرطه
 فان الكتابة بشرطه وليست علته له كوجوده بذاته تحوّلها بنفسها اما النسبة بين الاول والثاني فتعبر عن وجوده من وجهه كونه ان كان
 كاتب بالقوة مادام الانسان فيها مجتمعان في بذورهما وذلك لان الانسان له دخل في ثبوت الكتابة بالقوة وبغيره في تحوّل
 اوقات الانسان والاول وجوده في تحوّل كاتب تحرك الاصابع مادام كاتبه لان الكتابة بشرطه كونه كونه تحوّل الاصابع ليس له
 في اوقات الكاتب لان الكاتب هو الانسان والكتابة وليست بضرورة له فكيف يجب له ان يتوسطه والثالث موجود في كل
 كاتب الانسان لان الانسانية ضرورة للكاتب في اوقات وليست الكتابة بشرط في ثبوت الانسانية اما بين الثالث والثاني
 فعموم من وجهه كما عرفت فكل انسان كاتب بالقوة مادة الاجتماع وفي كل كاتب الانسان يوجد الثالث فقط وفي
 كل كاتب تحرك الاصابع يوجد الثاني دون الثالث هذا هو المشهور لكن منذ بعينهم عموم مطلق بين الضرورة بشرط
 الوصف وبها في زمان الوصف فالثاني اعم مطلق وهو **الحق** عندي من وجهين الاول ان الضرورة بشرط الوصف
 مقيد بخلقية الوصف في الضرورة والضرورة في زمان الوصف غير مقيد والمقيد يكون خاص من غير المقيد كما لا يخفى والثاني
 ان ما قالوا من ان تحرك الاصابع ليس بضرورة في اوقات الكتابة لان الكتابة فممكنة فهو غير صحيح لان تحرك الاصابع
 ثابت له كما تراه لانهم لم يمتد في الكتابة وليس بضرورة لان الانسان انما في الكتابة وانما في ذلك بالتحسين من ان احد
 من الكتاب ليس بامكن الاصلح على ان تحرك الاصابع ممكن والممكن لا يوجد له علة يجب اذ كان له علة موجبة والكتابة
 علة له فيكون ضروريا بها ويكون لازما له ولو كان تحرك الاصابع بغير ضرورة ولت الكتابة بدليل انه ممكن ومعلق على الكتابة
 الممكنة فيكون كالانسانية للانسان في قولنا الانسان الانسان الضابط بضرورة لانه يمتد في جميع احوال ان الانسان ممكن
 فثبوت الانسان الممكن يكون كذلك مع انه باطل **١٤** اقول على طائفة من فلا ثبوت المحمول وهو يوفى لغير الطائفة **١٥**

اعلم طالعنا الثاني ومنه وبين الثالث ثمين الاخير من فعموم وخصوص من وجبه عند المشهور **ج**
 استهتير لغير الضرورية المطلقة بانها التي يحكم فيها الضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عند
 ما دام ذات الموضوع موجودة والدائمة بانها ما يحكم فيها بدوام الثبوت ما دام ذات الموضوع موجودة
ج فذهب شراح المطالع والفاضل للاهورى الى ان الممكنة العامة ليست قضيته بالفعل
 فلما تكون موجبه وهي عند عدم قضيته بالقوة وقال الآخرون انها قضيته بالفعل والكان الثبوت فيها
 بطريق الامكان وهو اضعف عما يكون بطريق الوجوب لاستتباع لكنه لا يضر في كونها قضيته غايه
 ما في الباب انها قضيته تنزل له ضعيفة والنسب الاربع في المفردات بحسب المحل كما مر ما في التفصيل
 فيجب التحقق والوجود في الواقع لا بالعمل فالتان ملازمتا وجودا في الواقع فتساويتان واللتان
 تفارقتا فيه وجوبا متباينتان واللتان تفارقتا في الجملة فاعلم واخص من وجبه وان تفارقتا تحت
 فاعلم واخص مطلقا ظهر شك في التحريف المشهور للضرورة لوجبهين الاول اذا كان المحمول فيها
 الوجود ويحتج بالضرورة والامكان مع انها تقيضان الثاني ان السالبة الضرورية لا يصدق
 بدون وجود الموضوع كما يظهر من تحريف المشهور ولا تكون اعلم من الموجبة المعدولة المتفق
 له فلا يصدق لاشئ من الغناء بالنان بالضرورة وفي الدائمة المشهورة بان الوجود اذا كان
 محموله فاجتمع الدوام الذاتي مع الاطلاق العلم وبها التناهي التام **فصل في** المركبات سبعة
 النحاصتان والوقيتان الوجوديتان والممكنة الخاصة بالمشروطة والعرفية العامتان
 والوقيتية والمنتشرة المطلقان اذا قيدت باللدوام الذاتي فسميت المشروطة والوقيتية
 النحاصتين والوقيتية والمنتشرة والمطلقة العامة المقيدة باللا ضرورة الذاتية وجووية لاضورية

قوله قضيته بالقوة اي بالقوة القريبة لانتهاها على الموضوع والمحمل بالنسبة ١٢ اقول لا بالعمل فم في المحمل في التفصيل لا يفقد
 قضيته لانتهاها على النسبة لا العمل على غيره ١٢ اقول اذا كان المحمول فيها الوجه مخ من كل انسان موجود بالضرورة
 ما دام موجودا ويصح بذلك ان يقال كل انسان موجود بالامكان الخاص وقت وجوده وكذلك يجمع الدائمة مع المطلقة
 اذا كان الوجود محمولا مثل كل انسان موجود بالدوام ما دام ذاته موجودة وليصدق عليه انه موجود بالاطلاق العام ١٢
 قوله لا يصدق لاشئ من الغناء بالنان بالضرورة لعدم الصدق لعدم الموضوع والحال ان الامور الثلاثة من عدم
 صدق بدون الموضوع وعدم وجودها وعدم صدق التام المذكور باطله كما قال فيكون تعريف الشبه والسالبة الضرورية ايضا باطل

وبالدوام تسمى وجودية لادائمه وطلقة اسكندرية والممكنة العاترة مع اللاضرة جانب الموافق
 ممكنة خاصة ومن ثم يحكم فيها بسلب ضرورة الطرفين **ف** اللادوام اشارة الى مطلقة عاترة
 واللاضرة ممكنة عاترة لان معنى الاول ان النسبة المذكورة في القضية ليست بدائمة مادام الموضوع
 موجودة فتكون بالفعل فقيه كناية عن مطلقة عاترة ومعنى اللاضرة انها ليست بضرورة فهي بعينها
 الممكنة العاترة ثم انها تخالفان كيفية للقضية للقيدهما وموافقان لها كية **ب** ثم انك اذا
 تفهمت مما سبق ان الدوام واقامة اعم من الضرورة واقامها وقت الوصف كما في الشرط
 اخص من الوقت المطلق والوقت المعين اخص من وقت ما فلا يتعصب عليك استخراج النسب
 بين المركبات والبسيط وتعلم ان الممكنة العاترة عاترة من القضايا والممكنة النخاسة اعم المركبات الضرورية
 المطلقة اخص البسيط والمثبوتة النخاسة اخص المركبات قدس عليها فغيرها **ف** **ج** جامعة
للذات في حدود الشرطيات قد مر تعريف الشرطية من انها ما لم يحكم فيه بثبوت
 الشيء في نفيه وعرفها البعض بان يحل طرفها الى قضيتين فجزئها المقدم يسمى مقدا والتالي تاليا وي
 متصل ان لم ينفكا اما التلازهما فلزومية او اتفاقا فالعاقبة وان انفكا اي لم يجتمعا فمفصلة فان
 يجتمعا فيها صدقا وكذا بما معا فحقيقية او صدقا فقط فمأنته الجمع او كذا فقط فمأنته النفي ثم ان
 عدم اجتماع جزئيهما العناوذا تيهما فالمنفصلات عناوديات **د** الا فتاقيات فقط فهذه جزيا

تقول ان الممكنة العاترة اعم القضايا الخ لانه اذا وجد الحكم بالضرورة او بالوصف الدوام والاطلاق العام والتوقيت
 لا يشترط ان يكون مقيدا بالادوام واللاضرة اعم الا فوجد الحكم بالامكان اي بعد ضرورة جانب النفي الف من غير
 عكس اعم الممكنة النخاسة من المركبات فلان جزئى للممكنة النخاسة الممكنة العاترة فيهما اعم انقضا فيكون المركبات
 منها انفا كذلك اعم المطلقة العاترة من الفعل التي تطلق على سوى المكتسبات فلان الحكم فيها بالضرورة والدوام
 يحكم فيها بان النسبة واقعة في احد الاثنتي الثلاثا بخصوص الضرورية من البسيط فلا اذا اصدق كل انسان حيوانا
 بالضرورة لصدق ميديانية في وقت معين في غير معين في وقت الوصف تلك الاوقات لمن اوقات الذات هي لتعدي
 فيها فعدت حيث وقتية مطلقة ونسبة مطلقة وشرطية عامة وعرفته ما مدى كل انسان حيوان بالضرورة وقت
 الحسن مثلا مادام حيوانا اصدق المطلقة والممكنة فلان وقت الذات احد الاثنتي الثلاثي يصدق المطلقة وعدم الحجة
 ليس بضروري يصدق الممكنة ١٢

تقول صدقنا فكل ما في وجوده اعم اى لا يمكن ولا بعد ما من معاني لها بصيرة واحدة عدت اخرى ٢٢

انما سألها فتحصل برفع ايجاباتها فالسالب للزومية ما يحكم فيها بسلب اللزوم وقس عليها غير هاتين النكتين
 الحكم فيها على تقدير معين فمخصوصة والآفاق من كتيمة جميع تقاويرها اى افرادها وبعضها فمخصوصة ككتيمة
 او جزئية وان لم تبين فمهلكة عند المتأخرين فالشرطية المخصوصة المتصلة كانت موجبة ككتيمة فسور ما انتهى
 ومهما وكلما وان كانت جزئية فقد يكون وسور المتصلة الموجبة الكتية دائمة وفي الجزئية قد لا يكون
 واذا حال حرف السلب على سور الايجاب الكلى وسور الكتية فيها ليس البتة ولو وان واذا في
 المتصلة المهمة واما واذا في المتصلة المهمة فواحد عليه اعلم انهم لم يعتبروا في الشرطية همل
 قدمايئة وطبيعية وحقيقية ذهنية وخارجية ومحصلة ومعدولة كما اعتبروها في الحملية **ب**
 ثم لا ينبغي عليك ان الكلمات التي نقلناها في تعريف الشرطية واقسامها مشهورة بمنهم اما
 ما سأل في هذا المقام والكان مخالف للسواد الاعظم لكنه الحق الوثيق والا قرب الى النظر الدقيق وهو
 ان للقفية مطلقا قسمين اولى حملية وتصل والحملية تنقسم الى المتفصلة وغير حالها ان الحكم فيها
 بثبوت او نفيه فحملية او بتعليق شئ على الاخر سلبا او وجودا فمتصلة شرطية وليست الشرطية مقسما لها
 وللمتصلة وليس لها معنى محصل غير المتصلة كما قال الغاصي والحملية انكان الثبوت والسلب في باع
 حرف الترويد منفصلة والا فغير منفصلة ولو كانت الشرطية اعم من المتصلة والمنفصلة فتصدق عليها
 واسما وهو باطل لا ترى الى تحولنا بهذا العدد ونرجح او فردا فانه متصلة شرطية فندبهم مع ان الفردية
 والزوجية ثابتة للعدد وعلى سبيل الترويد وليس فيه الشرط والجزاء اللذان لا بد منهما في الشرطية فلا تصدق
 الا على المتصلة وهو المطلوب **ج** التلازم والملازمة والاستلزام عندهم كون احد الامرين
 مستصبا للآخر ومقتضيا له بسبب معتبر بالعلاقة فان كان احد الامرين علت للآخر وكانا معلولى
 كالثالث فيسمى السبب بينها علاقة العلية واللازم والآفاق انكان تعقل احد ما متوقفا على تعقل الآخر
 فيسمى علاقة التضاليف **د** قالوا الحكم في الشرطية يكون بين المتقدم والتالى ولا يكون في طرفيها ما لا
 اطرافها اما بعد التحليل حذف كالمجازاة فيمكن ان لا يتبين فيها الحكم فطرفاها اما شبيهتان كالحمليتين او

قوله مع حرف الشرطية منفصلة انما هي الحملية انكان مردودة الجمول منفصلة والا فغير منفصلة اهـ

الدلالة على اللزوم متى ضعيفة واذا كانت وسط **فرب** بهي في احكام القضية فيها انقص
 فاعلم ان للنقيض ثلثة معان الاول رفع الشيء والثاني ان يقال للرفع والمرفوع كليهما والثالث
 ما لا يتجمع ولا يرفع مع الآخر فانه بمعانيه في المفردين ظاهر اما في القضيتين فهو يكون باخلافهما
 بحيث يقضي لذاته صدق كل كذب الاخرى وبالعكس يذ في القضايا كلها ويذ في بعضها مجز
 الاختلاف كما **عول** اقولوا ان لكل شيء نقیضا لكن من قال ان السلب لا يضاف
 الا الى الوجود فقط فلا يكون للسلب عنده نقیض بمعنى الرفع كالانسان رفعه لا انسان اما لا
 فلما رفع له لانه سلب لا يضاف اليه سلب آخر فالكليته عنده صادقة بالمعنيين **الاخرين**
 المشهور عندهم ان الناقض من النسب المتكررة والنسبة المتكررة هي النسبة معقولة بالقياس
 الى الاخرى هي ايضا معقولة بالقياس الى الاولى ويقال له الاضافة **م** اشتهر ان النقيض
 لكل شيء واحدا باللازم المساوي له فيتعده للفاضل البعاري شك في الناقض با اذا
 وجدنا جميع المفهومات بحيث لا يشذ عنه شيء فرفع نقیضه وذلك اخل في الجميع بقاء على النظر
 فالجزم لنقيض الكل هو محال للزوم اجتماع النقيضين عند تحقق الكل - **فرب** ثم بعد التماس
 المذكور في القضايا المتناقضات ضروري ان نتخذ في ثمانية اشياء كما تضمنه هذه الاشعار
 وترتاقض هبت وحدت شرط وان وحدت موضوع ومحمول مكان وحدت شرط وامضاف
 جزؤ وكل - قوت وفعل ست ودر آخر زمان فبان اختلفا في احدى الوحدات لم تتناقضا -
 اما الفاعل الى فاكفي ثلث وحدت الموضوع والمحمول والزمان وقيل بوحدة الموضوع والمحمول فقط
 وقيل ان البعض قنع بوحدة النسبة فقط ثم انك اذا فهمت من هذا انه يكون في نقیض الفروقة
 واقسامها امكن ما يقابلها وفي الدلثة واقسامها اطلاق عام كما عرفت من انه لا بد في الاحتمال
 الاختلاف في الجهة فلا يستعصب عليك استخراج التفاصيل بان النقيض للضرورة المحتملة

قوله كما وجهه في المحصولات والمعجمات ١٢ قوله يذ في القضايا الخاضعة للنقض في القضايا الخاضعة للنقض
 كل كذب الاخرى ولكن في الموجبات من القضايا يذاد مع ذلك الاختلاف الاختلاف في الحكم والجهة ١٢
 قوله فالكليته عنده صادقة اى ان لكل شيء نقیض ١٢

وللدائمة المطلقة العامة والمشرطة العامة البهنية المكننة المحكوم فيها بسلب الضرورة الوصفية والمعرفية العامة
 الخيئية المطلقة المحكوم فيها بالفعلية الوصفية والموقوتية المطلقة المكننة الوقيعية المحكوم فيها بسلب الضرورة الوقيعية و
 لانتشار المطلقة المكننة الدائمة المحكوم فيها بسلب الضرورة المنتشرة وقس على ذلك البسائط لقيض المركبة الكلية
 والخبرية فاما الكلية فتقيضها نفع احد جزئياتها والخبرية فتقيضها حملية مردود المحمول بان ترد من نقيض محمولي
 الخبريين مع كل فرد من الموضوع فتكونا في نقيض بعض المجموعان لا دأما كل جسم اما حيوان واما ليس بحيوان
 اما الشرطيات فيشتط في نفايتها بعد اختلافها مع اصلها كيفا وكما الاتفاق في الجنس اى الاتصال
 والانفصال والنوع اعني اللزوم والاتفاق والعناد فنقيض المتصلة اللزومية الموجبة سالبة متصلة اللزومية
 ونقيض المتصلة العنادية الموجبة سالبة منفصلة عنادية **فصل** العكس المستوي المستقيم تبديل طرفي
 القضية مع بقاء الصدق والكيف اذ القضية الحاصلة بعد التبديل لا يغير مع الاصل اختلاف الكيفية المحيية
 في بعض العكوس اذ احوالها في الآخر فالاصل بان يكون موجبة او سالبة فان كانت الاولى فهي كلية كانت اخرى
 حملية او شرطية موجبة او غير حاصلة ومركبة تنعكس خبرية فان كان معها الجهية فالدائمات العادات تنعكس
 حينية مطلقة بالتخلف الا فترض العكس اذ الخلف فهو المنعكس هناك فم نقيض العكس مع الاصل بان يجعل
 نقيضه كبرى واصلة صغرى للتيج محال وهو سلب الشئ عن نفسه اذ الافتراض فهو ان يفرض ذات الموضوع
 شيئا ثم يحيل عليه عنوان المحمول ويجعله صغرى ثم يحيل عليه عنوان الموضوع ويجعله كبرى فتخرج نتيجة مطلوبة واما
 قيل ان يفرض ذات الموضوع شيئا ويحيل عليه وصف الموضوع ثم يحيل عليه وصف المحمول لا يغير مطلوبه بالآثار
 اما العكس فبان عكس نقيض العكس ليزم ما بنا في الاصل ثم الخاصتان تحكمان حينية لا دائمة الوجودية ان الغنية

قوله السلبى من نفسه المحمول لان اذ بعض الانسان حيوان بالضرورة وابدوام فان لم يصدق على سلب بعض الحيوان
 الانسان بالفعل حينه حيوان لم يصدق لاشئ من الحيوان بانسان فانما لم نعلمه مع الاصل ونقول بعض الانسان
 حيوان ولا شئ من الحيوان بانسان لا ينجح لاشئ من الانسان بانسان ١١
 قوله لا يغير مطلوبه بالحوال الفاضل السلبى وثله بعد هذا التعليق بان نفرض اى الذى يوجب وذهب ووج فبعض
 سلب فذلك التغيير اى العكس المطلوب لكل سب فان هذا المثال فان كان المطلوب كنه فلا فالفصل اذ قال
 يفرض ذات الموضوع شيئا ويحيل عليه وصف الموضوع ويحيل عليه وصف المحمول فعلى هذا يقال كل سب وكل واما اذا ثبت وصف
 الموضوع اذ لا يغير وصف المحمول فاما لحوال يكون ذلكا فلما قال لا ينجح المطلوب اى بعض سب جيل يكون
 نتيجة بعض سب اذ انا قلنا فهو نتيج المطلوب السابق واصل المراد هو ١٢

والمطلقة العامة مطلقة عامة لعمومها عنها اما المكنتان فاختلقت في محسبها كما استعلم وان كان الاصل سالبه
فما خرجت منها مطلقا لا تنعكس اصلا والكلية تنعكس كنعكسها وان كان موجبة فالجزئية فلا تنعكس منها الا الخاص
المنفصل اما الكلية فالسلب منها تنعكس التسعة لا تنعكس الا الاولى فالدرجتان تنعكسان دائمة عند المشهور وقيل
ان الضرورية تنعكس كنعكسها والعرفيتان العامتان عرفية عامة وقيل ان الشرطية العامة تنعكس كنعكسها
والخاصتان عرفية لادائمتها في البعض اما الثانية فهي البواتي من الوقتين المطلقتين المطلقة العامة
والمكنتان العامة من السالطة والوقتيتان والوجوديتان والمكنتان الخاصة من المركبات **فوامدا** الخلف والعكس
يستدل بهما في القضايا كلها اما الاخرى فلا يجرى الا في الموجبات السالبة المركبة لوجود الموضوع فيها
ج الخلف لا معنى آخر سوى المذكور وهو انبات المطلوب بالبال نقيضه وهو جانبك كما لا يخفى **ج**
قبل مثبت العكس الصواب التقريب هو سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب وصلاطة عامة تشمل القضايا
المنعكسة وهي ان كل قضية موجبة تنعكس جزئية واللتى سالبة فانعكس منها تنعكس كنعكسها ثم كانت موجبة
فان في محسبها اعم منها كما ثبتت عن المشهور وانفسها كما قيل في السبع المطلقة العامة الايجابية و
الدائمتين الشرطيتين السوابك المكنتين الموجبتين كما قيل **محرم** من قال بان الضرورية تنعكس كنعكسها فقال
بالعكس المكنتين كذلك من قال انها تنعكس فانه قال بعدم انعكاسها مطلقا **واما** كان عكس المنفصلات و
الاتفاقيات قبل الجري فلا يذكر في عاينهم لا يذكر في كل الوقتين المطلقتين البسيطتين الموجبتين لا يجوز
فصل في عكس النقيض تبديل يقضي الطرفين مع بقاء الصدق والكيف عند التقدم او جعل ليقض الثاني
اولا وعين الاول ثانيا مع بقاء الصدق ومخالفة الكيف هو عند التاخير في المعبر في العلوم معناه الاول فالاول حكم الموجبات

قوله قوله صاير عامه اهم اعم انك اذ عرفت ان الاصل والعكس لا يتخلفان كيف امكن فقد اختلفنا وقت لا يتخلفان فية تخرج من هذا
تجارب كلية تسهل عليك تفهم العكس في كل قضية وهي ان كل قضية موجبة كمال او جزئية او كلية الا تنعكس جزئية لجوابهم الموضوع
موجب لان جوابه - والقضية السالبة فعلى سبيل جزئية او كلية فالكانت جزئية فلا تنعكس كما قيل والكانت كلية تنعكس كلية
ثم يرد القاعده الكلية في غير الموجبات اما ما يرد على ما سبق في عكس كل موجبة باعم منها كما فصلنا من ان الدائمتان
والعامتان تنعكس جزئية مطلقا لا يفسد عليها غير امكن لما قيل ان الضرورية تنعكس كنعكسها وبكذا غير امكن فلما فصل بقوله
في السبع وهي المطلقة العامة الايجابية والدائمة والضرورية السالطة والشرطيتان السالبتان والمكنتان الموجبتان
فكذلك الموجبات مطلقا اعم من السالطة كانت ام لا فانها في صحة النقيض وبعدها كما وقع في علم السوابك فالجمعية الكلية
تنعكس كنعكسها والجزئية منها لا تنعكس والكلية والجزئية تنعكس كما لموجبة في المستوي نحو لاشي من البحر الانسان او
بعضه فعكس بعض الانسان بلا محرم

مطلقا منها حكم السوابغ المستوي حكم السوابغ موجباته وطرقه في كل التقيضات في كل الاشكال اجتماع
 التقيضين لا شريك الباري صادق مع ان عكسه كل شريك الباري على جملة التقيضين كاذب **فصل في الموصول**
 الى التصديق اما قياس او استقراء او تخيل فالمولف من خفيين يلزم لذهابها قضية اخرى يسمى قياسا وحجة لسيا
 والقضايا التي تتركب منها مقدمات ومواد واولها صغرى والثانية كبرى والقول الاخير نتيجة ومطلوبا
 واول جزء المطلوب صغرى والثاني كبرى والمكبر فيها حد اوسط ويهتد تركيبا لكل واقعة انها كما وكيفا ضربت فينتج
 ثم الاوسطا ما محمول في الصغرى وموضوع في الكبرى فيشكل اول او عكسه فالجواب مجموعا في ادموسو عاها فتا
ف ان شتهر تعريف بعضنا ذكرنا بهذا النمط القياس قول مولف من قضايا متى سلمت لنزومها قول آخر ونوضح
 المطلوب بصغرى ومحمول كبرى وما شئت على الاصغر صغرى على الاكبر كبرى في المثال واحد **فصل في العلم** ان لكل
 شكل شرط الصريح بيان نتيجة فينتج في الاول في غير الوجهات كون الصغرى موجبة وكبرى كلية والاشكال الباقية
 تشترك في هذين الشرطين كليهما واولها فان الثاني يشترك في الثاني فقط مع اختلاف التقديسين كيفا والثالث
 عكس الثاني والاربع تشترك فيها بان يكون ايجابها مع كلية الصغرى او احتكاها مع كلية احداهما في الوجهات
 فية اذ في شرط الاول والثالث فعلية الصغرى الكبرى غير شرطية بوجهية خاصة وفي الثاني احد الاست كون
 الصغرى ضرورية او دائمة او الكبرى من القضايا التي تنعكس سوابها والصغرى ممكنة والكبرى ضرورية بالعكس
 او ممكنة والكبرى احدى الشرطين الخاصة والعامة وفي الرابع فية هو ان اقلها ان الاول يدري
 الاتساع فلا يتبدل عليه شيء اما غير فية بان خلف الافتراض العكس اما خلف فية في شروط الثلاثة
 اما الافتراض فلا يجري في الكليتين من شرط ما ورا فلا بد فيما يجري فيه من وجود الموضوع واختلاف المقدمات
 كما والعكس ثلثة طرق بعكس الصغرى او الكبرى او بمقدارين فهو يجري في كل شكل بحيث يتردد الى عكس السابق
 بالعكس المذكور **و** النتيجة تالفة لاض المقدمات ففي المركب من الموجبة والسالبة سالبة وفي الكلية والجزئية
 جزئية والمركب من البرهاني وفيه نتيجة غير ومن المرجح وغيره مرجح الله في الوجهات فالمكتبة ينتج ضرورة
 فينتج في الرابع بحسب الجهة خمسة امور الوجهية المستعلة فيها فعلية ١ النكاح السالبة المستعلة فيها صدق الدوام على صغرى
 النكاح الثالث اصدق العرفي العام على كبرى ذلك كالتقريب كون الكبرى في السادس من القضايا الست تنعكس السوابغ
 تكون الصغرى في الثامن من احدى الخاصيتين والكبرى ما يصدق عليه العرفي العام ١٢

مع الكبرى الضرورية فمن ثم كانت النتيجة فيها في الشكل الاول والثالث كجته الكبرى فكانت كبرى غير الوصفية
والافكا الصغرى بخلاف قيد الضرورة والادام والاضروية عن النتيجة انكان في الصغرى انكان في الكبرى
فيبقى في الثاني يكون والتمت ان تمل على الدوام والافكا الصغرى المذكورة اما الرابع فقد يوفى حالها
في المطولات بما كان الرابع بعد النتيجة مجدا فاسقطه الشنخا عن الاعتبار وسكنه انتاج الاول مثل
قولنا الخلاء ليس بموجود وكل ليس بموجود ليس محسوس فلان نتيجتها صحيحة وقد شرطوا ايجاب الصغرى وبطلانها
كل ما بدله بمعبود وكل معبوده ما يفتج بعض احادله ما بدله بان النتيجة موقوفة فيه على كلية الكبرى في كلية الكبرى
موقوفة عليها فيدور **فصل** القياس ان الشئ على النتيجة وانقيصها منه تشناهي والا فاقتران في الاخر
ان تركب من الحليات الصغرى فهو محلي والافسوطي سواء تركب من الشرطيات المحضة مطلقا او منها ومن الحليات
قوله لا يكون التشناهي الا شرطيا لان اول جزؤها لا تكون الا شرطية والثاني تشناهي اي وضعية او رعية
اما الوضعية فما يستلزم فيها وضع احد جزئيهما اي ثبوت لوضع الآخر والروعية التي تلزم عدمه بلعبر به **ب** تركب
الشرطي من متصلتين منفصلتين او مختلفتين او من شرطية وحليلة ونعقد فيه الاسكال الاربعة والعمدة من
تلك القسام الشكل الاول الذي اشترك في مقدميته جزئ تام وشرطية الانتاج وحال النتيجة فيه كما هو في الحليات
فيتبع الامر وميتان لزومية مثلا ح في انتاج الامر وميتان في الشكل الاول شك للشيخ بانه ليدقق كلما كان
الاشنان فردا كان عددا وكلما كان عددا كان زوجا مع كذا النتيجة وهي كلما كان الاشنان فردا كان زوجا
وفي انتاج القياس التشناهي شرطيا ايجاب الحقيقة الشرطية **ب** كلية الاستثناء اي الوضع والرفع
ج كون المتصلة لزومية فكانت فيه والمتصلة معنوية ان لم تكن هه في المتصلة ينتج ثبوت المقدم ثم ثبوت
التالي ورفعه لرفعه في المتصلة ثبوت الكحل نفى الآخر وبالعكس كما نفع الجمع والنفوس وانما اما ان يكون
بذا العدد زوجا وفردا لكنه زوج فليس بفرد **وهنا** شك للفصل الجوفوني وهو منع استلزام الرفع

قوله ١٢ الرعية هو كون الاشياء شرطية فاعلموا بوجود كل شئ بالذات يكون له ما هو موجود لان ثبوت شئ من حلقه يثبت انهما اذا قلنا
اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكل شئ ليس طالعة فلا يكون النهار موجود فيكون رفعه مستلزما لرفعه ١٢ قوله والعمدة من
تلك القسام هو ان الاشكال كذا تفيد ان لا كما لا وهي تحصل من التام ١٢ قوله وهنا شك للفصل الجوفوني في انتاج
المتصلة لرفعه فتميز بين كذا كذا كذا من انتفاء اللازم استلزام انتفاء الملزوم مطلقا وانما يكون كذا لو كان اللازم باقيا على
تقدير انتفاء الملزوم وذلك في غير الفاعل فيكون ان يكون انتفاء اللازم له ام لا في نفسه واذا فرض لم يمتحى اللازم على
تقدير وقوعه فان المحال جازان يستلزم المحال الاخر فليقر في بيان الاستلزام من انتفاء اللازم استلزام الملزوم ١٢

لا يثبت من الذين بعديا بطرفين والشاهد في هو ما يتكرب من الشاهدات التي يحكم فيها بالقوى الظاهرة المسماة
 بالحواس والباطنة المسماة بالمدرجات فالتى يحكم فيها بالحواس حياتها يحكم فيها بالمدرجات وجدانيات ف
 الحواس لها خمس درجات الخمسة تلك المدرجات بعضها ملك الاشياء الفارسية يشنوا من فاعلها نفع حواس وسمع وبصر است
 وششم وذوق وشماس وبنج وديكره درجات ياد غير مشتركة بعدش خيالت كن قياس بعد آن وان فكرها
 پس وشماس پس همه وان حفظ را ياد الحواس اما الحسى فهو ما يشمل على الحدييات المحكوم فيها بالحدس
 انتقال الذهن الى المطلوب فحة - والمجرى ما يتكرب من المجرىات التي يحرم فيها ابتكار الشاهد فما يحصل
 شئى واما اكثره فهو بسبب مجرب ذلك الشئ المفيد لوجوده وتعبه به بسبب ملة فلما اذا اراد تحسين
 شئى كالانسان فتتبع ما ياسب فاذا اخرجناه كالحوان الناطق فحصل لنا حركة من التبع الى الاخرى والسمعى
 ثم تبيينه وهذه حركة ثالثة فمجموعها عندهم محروصون الملبوسى المرتبة دفعة حدس كما مر بواجب الشاهد
 فى الحدييات فضلا عن تكرارها وقال السيدان الشاهد واجبة كما فى المجرىات لكن الفرق فيها ان السبب
 لوجود الشئ معلوم الماهية فى الحدييات ولا يكون كذلك فى التجرييات حذر قيل ان المجرىات والحدييات ليستا
 من اليقنيات بل من الحق وقال بعضهم ليس الفرق بين الحدييات والفطريات لعدم وجوب المشاهدة فيها
 اما المتواترى فهو ما يتكرب من المتواترات التى هى اخبار جماعة يستحيل توافقهم فى الكذب لا تعيين عددهم
 نحو ائدها المجرىة اقل من اثني عشر تعيين عددهم فجعله البعض اربعة والبعض خمسة والبعض سبعة والبعض
 عشرة والبعض العيين والبعض خمسين قيل ثلثمائة والحق ان يشترط فى وقوع التواتر ان يحصل
 الروية للمجرىين والا فلا بد ان ينتهى سلسلة الاخبار الى الذين حسوه فاذا ذهب السلسلة الى ما قبلهم فلا بد ان
 يحصل التواتر فى كل مرتبة وان يكون فيهم من يستحيل كذبه فى الخبر اذا لم يكن مجموعهم كذلك الا لا يصح تعريفه
 ويجوز توافقهم على الكذب افضل التواتر ما اقرب الاعداء كلهم وا بعضهم كفضل بنينا حذر ان التجرييات
 والحدييات والمتواترات والشاهدات لا تنهض حجة على الغير الا بعد مشاكته فيها بالمتل وقال للحق
 والا مام ان اليقنيات محصورة فى اللبدييات والشاهدات المجرىة والثالثة فى الجدول وهو المركب من

قوله دفعة حدس أى انتقال الذهن الى المطلوب من المطلوب الى الاجزاء التى اخرجناها اكان دفعة من غير مرتبة فهو حدس
 قوله لا يكون كالتجرييات الخ فان السبب فيها معلوم السببية مجهول الماهية ١٢

المشهورات هي التي اجتمع عليها الاراء لمصلحة ما ذكرنا في قبح الظلم وخاصة كقبح في حق الحيوان عند الهنود
او رقة قلب صاحب كبيده بلا فائدة فوايد اقبل انه تبرك من السمات بين النخمين ب كل
قوم مشهورات سمات مخصوصات بهم جه الغرض من الجدل الزام الخصم وحفظ الرأي الخريدة الثابتة
في الخطابة وهي المركبة من المقبولات المنطوقات من اللذين يحسن الظن اليهم فوايد اقبل انها تبرك
من المنطوقات مطلقا اخذت منهم اولافيدل فيها التجريبات الحمديات والمتواترات الغير الواهية
الى حد الجرم ب الغرض منها تحصيل الحكم ناهية اوضانه في العاشر والمعاذ كما يفعل الخطباء و
الوعاظ جرح من عدل ما خذوا من الانبياء منها فقد غلط فانها القينات **الخبر الرابع**
الشعر هو المؤلف من الخيلات التي تقع في الخيال فيتاثر بها النفس قبضا وبسطا ونغصا وسرورا هذا
عند القدماء اما عند المحدثين فهو كلام موزون متقفي ولا يجب عندهم التخييل فيكالا يجب العجز عن ثقافته
عند الاولين فالمدح الغرض من الشعر انفعال النفس ترغيبا وترهيبا **الخبرية الخامسة** في
وهو المؤلف من الوصميات يخبر عنها الوهم فقط كقياس غير المحسوس على المحسوس ومن التشبه بالاصابة
صورة كما يقال لصورة الحمار النقوش حمار وكل حمار ياتق فهذا ياتق او بمعنى كاخذ الخارجيات مكان
وبالعكس عوايد الغرض منها التخليط النظم والمخاطبة اعلم منها فانها تكون فاسدة صورة او مادة كليهما
كما قالوا ب صاحب تلك الصناعة ان قابل الحكيم لسي سوفطانيا وبهذه الصناعة مسفطة وان

تقولون ان الوزن في الاصطلاح ثبوت بالية لنظام ترتيب الحركات والكمات مناسبتها في العدد والمقدار بحيث يحس
النفس من ادراكها لذات مخصوصة يقال لها الذوق انما تختلفوا في الشعر عند القدماء هو كلام مخيل يقيق النفس لطا وقبضا ولتقطيع
الوزن والثاقية ولا الصدق ولا الكذب بل بوجود الحكاية الميغدة للتخييل انما الحكاية لزيادة كالشعر يتركب من القوافي
اليونانيين موزون بالاوزان العروضية اما عند المحدثين فاشع عندهم كل كلام موزون متساوي الارقان متقفي ولا يجب
حجب التخييل ولا شك ان الوزن اللغوي موثر في النفس بعبا وبسطا ولوجبه زيادة الارقان مع التخييل ١٢
قوله او بمعنى انما يكون الجوهر موجودا في الذهن تعلمه وكل قائل به من شيع ان الجوهر عرض فقد اخذ الخارج مكان الذي
كان الجوهر هو الموجود في الخارج والموجود في الذهن صورة اما اخذ الذي مكان الخارج فكله لانا الحدث حادث وكل حادث
فاحدث فاحدث امر وحس اخذ مكان الخارج في محم عليه اذ الحوادث الخارجيه سبق بالعدم لما الذي ١٢
قوله او بمعنى انما يكون الجوهر موجودا في الذهن تعلمه وكل قائل به من شيع ان الجوهر عرض فقد اخذ الخارج مكان الذي
كان الجوهر هو الموجود في الخارج والموجود في الذهن صورة اما اخذ الذي مكان الخارج فكله لانا الحدث حادث وكل حادث
فاحدث فاحدث امر وحس اخذ مكان الخارج في محم عليه اذ الحوادث الخارجيه سبق بالعدم لما الذي ١٢
قوله او بمعنى انما يكون الجوهر موجودا في الذهن تعلمه وكل قائل به من شيع ان الجوهر عرض فقد اخذ الخارج مكان الذي
كان الجوهر هو الموجود في الخارج والموجود في الذهن صورة اما اخذ الذي مكان الخارج فكله لانا الحدث حادث وكل حادث
فاحدث فاحدث امر وحس اخذ مكان الخارج في محم عليه اذ الحوادث الخارجيه سبق بالعدم لما الذي ١٢
قوله او بمعنى انما يكون الجوهر موجودا في الذهن تعلمه وكل قائل به من شيع ان الجوهر عرض فقد اخذ الخارج مكان الذي
كان الجوهر هو الموجود في الخارج والموجود في الذهن صورة اما اخذ الذي مكان الخارج فكله لانا الحدث حادث وكل حادث
فاحدث فاحدث امر وحس اخذ مكان الخارج في محم عليه اذ الحوادث الخارجيه سبق بالعدم لما الذي ١٢

قابل الجحلى فمشاغبي وهذه مشاغبي وعلى التقديرين ان صاحبها لا ورب المميز الاوليات
 منها بل تلبسان عنده ولذا ترمى اكثر الناس بهنكافى الا وحام الباطلة مدة عمرهم **فهرج**
 المستقر وهو الحكم على كل فرد لوجوه في اكثر جزئياته ولا يفيد اليقين بل يفيد الظن بجواز التخلف
 فى البعض لما كان الظن تابعاً للاعم الاغلب فيتعدى الحكم من الاكثر الى الكل **ففى الاستقراء**
 وتبعية الظن للاغلب شك للمام بانه اذا فرض فى البيت ثلثة انسان مسلمان الواحد كافراً والآخر
 باعياً فمطل من تراه فهو ظنون الاسلام بناء على قاعدة الاعلانية ومعتنون الكفر على فرضك
 قتاك اذا ريت الاثنين لقبهما مسلمين والباقي كافراً وبذا جازى كل واحد مع الآخر فلو كان الاستقراء
 صحيحاً للزم اجتماع التناقضين **فهرج** التمثيل هو اثبات الحكم للجزمى لوجوده فى جزئى آخر بسبب
 مشتركة بينهما والفقهاء يسمونه قياساً لا غير والمقيس عليه اصلاً والمقيس على والمشتك عنه جاسئة ولا يثبت ان
 المشتك يكون علة للحكم المذكور طرق النسخ الاجماع والمناسبة والدوران والترويد لكن الاخيرين عمدان فى
 قائلوا عليهما ومقصود الاول ظاهر اما الدوران فهو ان يدور الحكم بوجوده بانه اذا وجد المشتك
 بالحكم والا فلا والقضاء يعبرون عنه بالطرد والعكس بالترويد للسمى بالسبب التقييم فهو ايراد وصف الاصل
 وابطال بعضها التبعين البعض الباقي للعلية وهو ايضا يفيد الظن بالاستقراء **ف** قالوا ان العلة
 دليل دأية لكون المدارعنى المشترك علة للداشراى الحكم بى رد على الدوران ان ميزان الجزء الاخير من العلة
 التامة ومعلومها وبين شرط ومشرطه دورانا وان الجزء الاخير والشرط مدار للمعلوم المشترك وليسا

ترويه ومقصود الاول ظاهر بالانضمام لاجماع كلش الاسكان فانه امر مشترك بين الجزئين ويزيد فيهما ان البعض الاجماع والمناسبة
 هى كون الوصف بحيث يكون ترتيب الحكم عليه منسجماً على النفع او دفع الضرر كما يقال ان العدم شرع لئلا يفسد ولا يهلك
 فانه لو كانت حكمة مشتركة وهى كسر القوة الحيوانية وكسر القوة الحيوانية بحسب نفع شرعى ولهذا ١١٢ اما الدوران اى ترتيب
 الحكم على الوصف الذى لا يصلح العلية وجوداً وطرداً بانه اذا وجد الوصف وجد الحكم وقدما وعكساً بانه اذا عدم الوصف
 عدم الحكم كترتيب حكم الموت فى الجزء على الاسكان فانه ما دام مسكراً فهو حرام واذا زال عنه الاسكان زالت حرمة
 اما الترويد بان يخلص اوصاف الاصل او لا ثم يرد بان علة الحكم لى بها وبه الصفة او تلك الصفة ثم يخطئ فياخذ
 صفة حتى يستقر على وصف واحد فيستفاد من ذلك كون هذا الوصف كماله كما يقال علة حرمة الخمر والبينة وغيرهما انما هي
 من الغيب والمليحان والاولون المخصوصون والطعم المخصوص والارضية المخصوصة والاسكان لكن الاول ليس بعلة لوجوده فى
 الدليس بدون الحرمة وكذلك البواقي فخلص الاسكان ١١٢

علتان الجاهدين وعلى التزويد بان حصر العلة في الاوصاف المذكورة ممنوع فجاز ان يكون العلة غير ما ذكر
فريده اجزاء العلوم ثلثة الموضوع وقد عرفت والباقى التى يتوقف عليها فهم المسائل هى الكائنات
تصورية تتكون الماحد والموضوعات تعريفاتها وتعرف اجزاء الموضوع او جزئياته او اعراضه الكائنات
تصنيفية هى المائنة برميته تقسم علومنا متعارفا ونظريه فان اذعن بها المتعلم بلا ليل يحسن فله بالمعلم
سميت اصولا موضوعية وان اخذ بالشك فى مصادره والثالث المسائل هى القضايا والقواعد
التي مجموعها **فوائد** قيل من علم ثلثة اجزاء فقد اخطا لان العلم هو المسائل فقط فكل واحد
منها اجزائه والموضوعات المبادئ هى الخواص والوسائل الى ما ذكر المسائل **ب** فى كون الموضوع
جزءا علاصدة للعلم نظرا ان اريد به ان تصور الموضوع جزءا من المبادئ والمقدمات للشروع والمقدمة
من الخواص وان اريد به تصديقه فهو ايضا من مقدمات الشروع لامن اجزائه **ج** ان التقدم لا يترك
فى مبادئ الكتب ثمانية اشياء تسمى رؤسا مائنة هى الغرض والمنفعة وجه التسمية والموقف وانه من
اى جنس من اجناس العلوم العقلية والقلبية وانه فى اى مرتبة ليقدّم على ما يجب تقديمه والقسمه
اى التبويب واتجاه التعليم قيل ان الغرض من المنفعة وهو الحق - اما عند التحقيق والنظم
الدقيق فليس بحق الا ترى الى افعال المدسجانه ففى ليست محللة بالافراض لكنها شتم على
المنافع والحمد للمد على خبريل نعماء والصلوة والسلام على انبيائه واصفيائه قد حصل الفراغ من
ملك الرسالة المسماة بالفوائد البهية فى المسائل المنطقية فى الجادى الاول سنة خمس وتسعين و
باسمين والى بعد للبحر الهنوية +

قوله اما حدوده وان يكون من اقسام التصوفية ففعله عليه اما توقف مسائل العلم على تعريف موضوعه لانه اذا لم يعرف
موضوع العلم ولو اتقيد اجزائه التى تميز بها العلم من الاخر فكيف تميز مسائل العلم من مسائل العلم الاخر كما يتوقف مسائل الحكمة الطبيعية
على تعريف الحكم واجزائه مثلا لانه اذا لم تعرف اياه فكيف تتفهم مسائل الحكم المذكورة من الخفاء والملاذ والمركبة والسكون غير ما قلنا ان
الاول كتب كقولك تعريف موضوع الحكم الطبيعية وهو الجبر وقد عرفت بايه وجه قابل للابعاد وتعرف جزئياتها وهما البيهوى والصحة اجزئياته فكل
العلم الطبيعي او تعريفه كقولك كماله والسكون وغيره مما يتوقف على تعريفه فان المسائل التى فى المنطق لا تعرف فى اى موضوعه المعصلا
اشياء وتعرف بالهذه وانظره والمجس والفصل غير ما من جزئياته والحققت تصديقه تتكون اما نظرية او سيرة فان كانت بيهية
المبادئ البرميته علومنا متعارفا فكيف لنا فى علم الهندسة المقادير السادية لشي واحد قساية فعله فان تلك القواعد المتعارفة تتوقف
على مسائل ذوى العلم وحسب هذا كما ان على من اخطا السواد كانت نظره واذعن بها المتعلم عن العلم بحسن فله به سميت اصولا موضوعية
محقوقا ليعال الخطا المستقيم بين التفتين جاز ١١ في كل حوى الغرض انه علم ان الغرض والغايات من علم المنطق مسماة الذين

عن الخطأ في الفكر أياً وجب تسمية بالنطق فان النطق يطبق على النطق الظاهري وهو التكلم وعلى الباطني وهو ادراك اكليات هذا العلم
 يقوى الاول وليس كذلك الثاني مسلك الاستحسان اما لموقف لقوانين النطق والفلسفة سواء الحكم ارسطو فقد دونها بالتركيب
 ولهذا نقب بالمعلم الاول قيل ان النطق ميراث في الطرفين ثم بعد ذلك نقل المترجمون تلك الفلسفيات من لغة يونان
 الى لغة العرب ثم ذهب الترجمة والقبول المعرف الثاني الحكم بالوقف الفارسي ولهذا مناشاة كتب ابن مقريء عن صاحب الشرح على ابن سينا
 اما ان النطق من اللغة جنس من اجناس العلوم العقلية والتقليدية فان الحكم ان درست بالعلم باحوال ايمان الموجودات على ما
 عليه فيكون النطق خارجاً عنها اذ ليس فيه الا المقهورات والموجودات الذمينة المعملية الى التصورات والتصديق والى فست بالعلم
 باحوال الموجودات ويحدث لفظ الايمان من التوحييف فيكون من الحكمة النظرية لبعث فيه عامل وجوده بقدرتنا اما من تبيينه في
 التقدير والتميز في هذا الزمان ينبغي ان يعلم بان العلم القويمة والتقليدية والادوية الفلسفة فقد عرفتها انه مستعمل في التصديقة
 والتقليدية والى انشائها انحاء تعليم ليجري الحق ارسطو كالباطل فكثرة وقصصها البعض شلثة التقسيم التحليل والتحديد
 بان يقسم اوجل ويحد سلسلة من مسائله لظلالها بان يفهم التعلم ويحصل الوقوف على الحق ١٧

تقریطات

صورة ماكتبه تقرر من علماء اهل السنة والجماعة الجبر العلماتمة والذكي الفهامة
 العالم الجليل والاشل النبيل النحرير الاواه المولوي السيد كلب عليشا رحمه الاله

جنذا ما نفع المحقق الكامل + والمدقق الفاضل + المعقود عليه الانامل + الجبر الذكي + والنحرير الملى +
 البذل الذي ليس له يد + والقلم المماجد الذي ليس له عديل + المحدث بالزرين + والبري من الشين +
 المولوي السيد عباس حسين + ادام الدافاوة متغلطة من الشرفين + لبعبات راتقة + وايرادات فائقة
 جيمة المباني سهلة المعاني + كانها سلم البتدي + وسلم المنتهي + فانها لا الى مشورة + وفرايد مشورة
 منغية الطلاب + ومنفعة لذوي الالباب + لا سيما اوردته من مطالب جديدة + في موضع عديدة +
 كما في الجزئي والجود القضية وغيرهما من مضامين عاليه كمثل في الشريعة فلعمرى ان هذه رسالة تعجب
 الابصار والابصاره وقبهم مطالعتها الامكاره وانظرت عديلهما الانظاره والحمد لله الواحد القهار والصلوة
 على رسوله وآله الابراور وصحابة الكبار وازواج خيرات الازواج وامهات المؤمنين المهلبين انصا
 (انا بعد السقيم اتاه اليه كلب عليشا ه)

صورة مكتبة العالم النجيري الكمال النجيري المحقق المدقق البحر اللوذي الذي
الاملي النجيب الحاج السيد السند المولوي تفضل حسين صاحب المحرم

باسمها

هذه رسالة عميقة وعجالة غريبة ومختصة من المسائل النطقية على سهولة وفهمها فإني الظاهر من بين
وفي الحقيقة شرح بين ومع ايجاز الفاظها كاشفة للمعاني الدقيقة ومع الاختصار حاد ويطاوع
الرشيقه ما ريت مثلها ايتق المعاني ولاشجها موجز الالفاظ والمباني وهي مغنية ومرحبة
عن افلاق السلم وسهله ومرحبة الاشكال السلم وقد اجادنيما افاده وفاز بالارادة منقها الصنع
الاديب البارع اللبيب والفائز من النصيب بالعلو والرفيب العالم الاملي الفاضل اللوذي
المقتضى اعطى مراتب الدارين المولوي السيد عباس حسين صاحب حياه السند انقربه العيون وصين
عن بين الكمال مجدداً له خير آل فانه فاق الاقران وابناء الزمان كيف لا وهو هو ابي ديد البحر الزاخر
والكل بل من الهطل الماطر ابن التمام النجيري الامم الكبير في الآفاق شهير في فريد العصر
وحيد الدهر العالم الرباني والقطب النوراني الذي كشف اليرين في العالم عن المعالم لا
تأخذه في المد لونه لائم لاند له في العلوم ولا نيد لا سيما في القراءة والتجويد لم ارثله في حياته الذين
واحياءه لم رسمه خير المسلمين هادي السبل استاذ الكل جناب المحافظ القاري المولوي
السيد جعفر علي صاحب ظل العالي مد الايام والليالي اللهم احفظهما عن قننة الاشرار
بحق محمد وآله الاطهار

كتبه بيده الوائره السيد تفضل حسين صان السند من الشين والمين واوتي كتابه بين يومين
بحق المصطفى والمصطفين يوم الاثنين هو الرابع والعشرون من شعبان سنة ١٣٥٠

صورة ما كتبه العالم التقي قام والجر الطمطم الحكيم الفاسفي الالمعي اللوزعي
 الفضي الذي ليس له نذير الاذوب الطيب والكامل المحيى الارب
 المولى السيد كرامت حسين صاحب ستر ايت لا ادام الشدا فاداته

تحرك اللهم على بال نعمت علينا بالبصائر والبصائر ونشكر كما فضلنا بالنطق التتم للاخبار والاستخبار
 انت الذي حسن الاعمك عندنا بما آتينا من عقول فاصلة بين الحق والباطل + وجعل نعماءك
 علينا باشدوت ازربا برسل بعثتهم بالمعجزات والدلائل + سبحانه لا احصى ثناء عليك
 انت كما اثبتت نفسك صل اللهم على قائم النبى الذى اصفيطه من جبرئيلة المكرم + وارسلته
 الى جميع الامم وعلى اكرم صاحب الغظم + ومعاون الحكم - اما بعد فاني استيقن من حاس خلال نهر
 الوجيزة التي رام صنفها الخسرت الفسوخ الوحيد ان ياتي بسلم في قلته اللفظ وكثرة المعنى فمن
 يزيد عليه فيما يحتوى من المسائل النطقية والاصول الحكيمية وان يميز حاس من اخواتها بالمتفردات
 المختصة به والتدقيقات الصائفة ههنا لقد وافق صنعة ارادته + واصاب همه غرضه فلهذا
 صارت اعلى درجة من السلم في الوجاهة والتمية وفي جميع هيات المسائل الاصلية والفردية وكيف
 لا هو عباب العلم الزاخر + وسيف الكمال الباتر - واسن ابو جيزه سوف تحو السلم عن القلوب +
 وتواريه في سترات الغيوب + وحان ان تاخذها العلماء وسيلة الى النطق وتخصيلها وليست بدولة
 بالسلم في حفظه وتكميله وان فعلوا ذلك لربحت تجارتهم وليقتاضون من الغث السمين والمثلث
 الدر الثمين +

كتبه عبده الفاني كرامت حسين ٢٩ اپريل سنة ١٣٢٢ عيسوي

صحت نامه اغلاط ضروری کی سائلہ فرائد بہتہ

صفر	سطر	غلط	صحیح	صفر	سطر	غلط	صحیح
۱	۱	وما علمناہ	وعلمناہ	۴	۶	المحاضر	بالمحاضر
		منطق	منطق	۴	۲۰	حامد واضح	جمہ واضح
۱	۳	فرائد بھییہ	فرائد الہیہ	۴	۲۱	جمع ما	جميع ما
۱	۴	فمسائل	فی المسائل	۴	۲۲	باید رک	ما یدرک
۱	۴	منطقیہ	المنطقیہ	۵	۱	زعمہا	زعمہما
۲	۴	نطقہ محاق	نطقہ ہاق	۵	۱۱	تعلق بہ	تعلق بہا
۲	۴	علقہ دھاق	علقہ فحاق	۵	۱۶	اتحادہا	اتحادہا
۲	۱۲	اق الدق	ق محاق بالخرنہ	۵	۱۶	کما هو	کما هو
۲	۱۲	اق الطبا	ق شقق جمع شق	۵	۱۷	بالبدایہ	بالبدایہ
۲	۱۲	اق الطبا	غلف ۴ الطبا	۶	۱۰	للملاحظہ	الملاحظہ
۲	۱۲	الجلد الناعم	الجلد الناعم	۶	۱۳	مان	بان
۳	۲	جود	جوڈ		۶	یلاحظہ	یلاحظہ
۳	۱۱	کسح	اکسح	۷	۱۱	فی مرتبہ	فی مرتبہ
۴	۲	اسبل	السبل	۸	۶	التضدیقی	التضدیقی
۷	۱۱	فلیصفخوا	فلیصفخوا	۸	۷	وغیرہا	وغیرہا

صفر	سطر	فعل	صحيح	صفر	سطر	فعل	صحيح
٩	١	لا يلزمان	لا تلزمان	١٣	٢٠	فاشركه	فالشركة
٩	٣	كثلها	كثلها	١٣	٣	نقيضها	نقيضيهما
٩	٥	عند النجاة	عند النجاة	١٣	١٥	على الأول	على الأول
١٠	٢	لا حظنا	ان لا حظنا			لازم آخر	
١٠	١٠	او عرلى	او عرلى	١٣	١٣	فى الازعان	فى الجزم
١١	٣	المعرف	المعرفة	١٥	١٠	للك	للك
١١	١١	الأول	الأول	١٥	١٤	موجوان	موجودان
١١	١١	غشيا	غشيا	١٤	١١	مقولانى	مقولاً فى
١١	١١	اقر بالك	اقر بانك	١٤	٨	زلاول	والاول
١٢	١	وغيرة	وغيرها	١٤	١٣	الى ماتحتة	الى ماتحتة
١٢	٣	والادوات	وفى الادوات	١٤	١٥	المتوسط	متوسط
			المتعلقات	٢١	١٤	مكان	مثل كان
١٢	٨	خب	خب	٢٢	٨	تلفظها	تلفظهما
١٢	١٠	عقد	مثل عقد	٠	٠	٠	٠
		لم يوجد فاذا	لم يوجد فاذا	٠	٠	٠	٠
١٣	١٢	لم يجد	لم يجد	٠	٠	٠	٠

خاتمة فائد في المسائل المنطقية

منه	سطر	نقط	منه	سطر	نقط	منه	سطر	نقط	منه	سطر	نقط
١	٢	منطق	١٢	٨	خبر	١	٢	منطق	١٢	٨	خبر
١	٢	مسائل منطقية	١٣	١٠	عقد	١	٢	مسائل منطقية	١٣	١٠	عقد
٢	٢	سرفاسل	١٤	٢٠	فاشركة	٢	٢	سرفاسل	١٤	٢٠	فاشركة
١١	١١	فليصغروا	١٥	٢	السببية	١١	١١	فليصغروا	١٥	٢	السببية
٢	١٤	الحاضر	١٦	١٤	بشاعص	٢	١٤	الحاضر	١٦	١٤	بشاعص
٢	٢٠	جاء ضاع	١٧	٢١	مجموعان	٢	٢٠	جاء ضاع	١٧	٢١	مجموعان
٢	٢١	جميع ما	١٨	١٧	لك	٢	٢١	جميع ما	١٨	١٧	لك
٢	٢٢	ما يدرك	١٩	١٩	موجودان	٢	٢٢	ما يدرك	١٩	١٩	موجودان
٥	١٠	التعريف	٢٠	١٩	مقولاني	٥	١٠	التعريف	٢٠	١٩	مقولاني
٥	١٦	نيتجيران	٢١	١٩	والاول	٥	١٦	نيتجيران	٢١	١٩	والاول
٥	١٤	البداية	٢٢	١٣	ما تحتها لرفع لها	٥	١٤	البداية	٢٢	١٣	ما تحتها لرفع لها
٦	١٠	الملاحظة	٢٣	١٤	تشاركه	٦	١٠	الملاحظة	٢٣	١٤	تشاركه
٦	١٣	بان	٢٤	١٨	قال	٦	١٣	بان	٢٤	١٨	قال
٦	١١	مرتبة	٢٥	٢٢	تلقبها	٦	١١	مرتبة	٢٥	٢٢	تلقبها
٨	٦	التصديقي	٢٦	٢	ومنه	٨	٦	التصديقي	٢٦	٢	ومنه

سطر	خط	س	لا	سطر	خط	س
٩	٥	عند النجاة	عند النجاة	٣٢	١٣	لشئ
١١	٣	والمعرف	والمعرفة	٢٥	٩	جزئية
١١	٣	الأول	الأول	٢٥	٧	فالمجب
١١	٨	فيثا	فيثا	٢٨	٩	دجيا
١١	١٣	اقرا لك	اقرا لك	٢٩	١٢	تلازمها
٢٩	١٤	جزى الملكة	جزى الملكة	٣٣	١١	على الآخر
٣٨	١٤	متبر	متبر	٣١	٢٣	ادفرد
٣٣	١٤	ملك	ملك	٢٢	١٤	وقعت لا
٣٢	١٨	موجبة كلية	موجبة	٣٣	١٩	تفكس
٣٥	٢٠	فتر على سابق	فتر على سابق	٣٣	٢٢	للسابقتا
٣٥	٥	جر المطلوب	جر المطلوب	٣٨	٢١	من الجواب
٣٩	٢٣	اتقار اللازم	اتقار اللازم	٣٥	١٠	في الثاني
٣٨	١١	ان الجوابات	ان الجوابات	٣٨	٢٢	علاقة الجواب
٣٩	٢٣	نفسا والثنية	نفسا والثنية	٣١	١٥	الجمادى
٣١	١٨	سائل العلم	سائل العلم	٣٣	٢٠	وير الجسم

میشاق ملیہ ہند



در اسحاق لیکہ ہندوستان سلطنت برطانیہ کے ماتحت ہونے کی حیثیت سے تمام ان حقوق و مراعات سے محروم ہے جو آزاد ممالک کو حاصل ہیں بلکہ ہندوستانیوں کو سلطنت برطانیہ کے مختلف حصوں میں بھی مساوی حقوق شہریت نہیں دیئے جاتے اور چونکہ موجودہ بریسی حکومت نہ اپنے تمام ذرائع کو ہندوستانیوں کی عزت کو قائم رکھنے یا ان کے قدرتی حقوق کی حفاظت کرینے کے لیے استعمال کرتی ہے اور نہ قدرتی قومن پر اس سے اس امر کی توقع کی جاسکتی ہے +

اور چونکہ ہندوستان کے باشندوں کی کابل بلا مراحت مادی و اخلاقی ترقی اور دنیا کے ہر حصہ میں ان کے فطری اور سیاسی حقوق کو منوانے کے لیے یہ لازمی ہے کہ سب سے پہلے ہندوستانی خود ہندوستان میں ان حقوق اور مراعات کو حاصل کریں جو دنیا میں ہر آزاد قوم کو اپنے وطن میں حاصل ہیں +

اور چونکہ یہ ضروری ہے کہ تمام باشندگان ہندوستان بلا امتیاز رنگ و قوم مذہب متفق ہو کر اپنے تمام ذرائع مادی، اخلاقی اور دماغی حصول سوراخ کے لیے استعمال کریں اور چونکہ اس راہ میں واحد رکاوٹ مختلف اقوام میں اتحاد و عمل کی غیر موجودگی ہے جو غلط فہمیوں اور ایک دوسرے کے ارادوں اور مقاصد کے متعلق شبہات کا نتیجہ ہے +

اور چونکہ تمام اقوام کی طرف سے اس امر کا ایک مشترکہ اعلان کہ انکی منزل مقصود یکساں ہے اور وہ باشندگان ہندوستان کے لیے کیا حقوق حاصل کرنا چاہتے ہیں جن کے تحفظ کی ذمہ داری حکومت سوراخ پر عائد ہوگی۔ اس اعتماد اور رواداری کے پیدا کرنے کے مفید ہو جو متحدہ کوشش کے لیے از میں ضروری ہے +

ہندوستان کے پانچ حصوں کے نام یہ ہیں کہ تمام وہ اقوام و مجالس جن کے نمائندوں کے اس دستاویز پر دستخط ثبت ہیں ایک معاہدہ کریں جس کا نام "میشاق ملیہ ہند" ہوگا اور جو تجاویز مندرجہ ذیل پر مشتمل ہو:-

(۱) ان تمام اقوام کا جن کے نمائندوں کے اس میثاق پر دستخط ثبت ہیں مستقل مقصد ہوگا جو کبھی تبدیل نہیں کیا جاسکے گا کہ ہندوستان کے لیے کامل سوراخ حاصل کریں یعنی ایسا سوراخ جس کے ماتحت باشندگان ہندوستان کو وہی حیثیت، حقوق و مراعات حاصل ہوں جو ہر آزاد اور خود مختار قوم کو اپنے ملک میں حاصل ہیں اور جس کے ماتحت ایسے حاصل کردہ حیثیت، حقوق اور مراعات کی حفاظت ہو سکے۔

(۲) سوراخ کے ماتحت حکومت جمہوری بطور ریاستہائے متحدہ ہوگی۔ مگر اس حکومت کی اصلی نوعیت بعد ازیں وہ قومی مجلس شوریٰ معین اور ملے کرے گی جس میں تمام اقوام اور سیاسی طبقوں کے نمائندے شامل ہوں گے۔

(۳) ہندوستان کی قومی زبان ہندوستانی ہوگی اور اردو اور دیوناگری ہر دو طرز خط کا استعمال جائز ہوگا۔

(۴) تمام ملتوں کو جن سے قوم ہند کر کے کامل مذہبی آزادی یعنی آزادی عقائد، عبادت، تبلیغ، اجتماع، اور تعلیم حاصل ہوگی اور یہ آزادی ایک ایسا آئینی حق ہوگا جس کی ترمیم منسوخ یا اس میں کسی نوع کی مداخلت کسی حکومت کے لیے جائز نہ ہوگی۔

مگر مذکورہ بالا حقوق کا استعمال ایسے انتظامی قوانین و قواعد کے ماتحت ہوگا جو امن و امان قائم رکھنے اور ایک دوسرے گروہ کے خلاف جبر و تشدد استعمال کرنے سے روکنے کیلئے ضروری معلوم ہوں۔

(۵) تاکہ کسی ایک مذہب کو دوسرے پر نامناسب ترجیح نہ دی جائے۔ سرکاری یا محلیہ محال جنکو بلدیہ یا ضلع کی منتظمین (ضلع بورڈ) بطور مالک یا محال سرکاری یا چنگی حوالے کے مذہبی شخص یا مقاصد کی تبلیغ و اشاعت یا مذہبی مدارس انجمن وغیرہ صرف نہ کیے جائیں گے۔

(۶) حصول سراج کے بعد ہر ہندوستانی کا عام اس کے کہ وہ ہندو ہو یا مسلمان یا سکھ یا پارسی یا اور کئی مذہب کا پیرو یہ مقدس فرض ہو گا کہ وہ ہر ہر دینی یا اندرونی حکم کی صورت میں سراج کی حفاظت کے

(۷) چونکہ مختلف اقوام ہند کے موجودہ جذبات و خیالات اور انکی ناقص سیاسی حیات اور احساس ذمہ داری کو مد نظر رکھتے ہوئے یہ ضروری معلوم ہوتا ہے کہ کچھ عرصہ کے لیے قلیل التعداد اقوام کے مفاد کی کافی حفاظت کی جائے اس لئے یہ طے پاتا ہے کہ تمام ریاستوں کی مشترکہ اور جداگانہ مجلس وضع قوانین میں ہر قوم کو جداگانہ نمائندگی حاصل ہوگی +

ایسی جداگانہ نیابت ملک کے تمام حصوں میں ہر قوم کی مقامی مردم شناری کے تناسب سے ہوگی لیکن ہر قوم کے نمائندوں کا انتخاب تمام اقوام کے لئے دھندلکان کی مشترکہ رائے سے ہوگا +

سرکاری ملازمتوں اور مدارس میں قوم رنگ یا ذات کی تفریق نہیں ہوگی +

(نوٹ ۱) ڈاکٹر انصاری کی رائے ہے کہ ہدیہ اور ضلع کی منظرہ جامعیت اور ڈی میں بھی نمائندگی اسی اصول کے مطابق ہو۔ لالہ لاجپت رائے کو اس اختلاف ہے۔ انکی جگہ لالہ جی تجریز کرتے ہیں کہ جداگانہ نیابت کے اصول کو تمام مجالس کے لئے ایک محدود وقت کیلئے تسلیم کر لیا جا سکتا ہے بشرطیکہ اس وقت محدود کے گزرنے کے بعد اصول جداگانہ نیابت کو باطل کر کے دیاجائے (نوٹ ۲) لالہ لاجپت رائے کی رائے ہے کہ سکھوں اور ایسی قوم کی نیابت کیلئے جتنی تعداد بہت ہی کم ہے مثلاً سیانی اور باری وغیرہ خاص انتظام ہونا چاہئے ڈاکٹر انصاری تجریز کرتے ہیں کہ سیانی اور سکھوں میں معتد بہ قلیل التعداد جامعیت کو ریاست کی مشترکہ مجلس وضع قوانین میں خاص نمائندگی ملتی ہو جائے۔ لیکن پارسیوں میں بہت ہی قلیل التعداد جامعیت کو ریاست کی مشترکہ اور جداگانہ دونوں مجالس وضع قوانین میں خاص نیابتی حقوق حاصل ہونگے) +

(۸) اتحاد قومی کو حاصل کرنے اور اپنے ہندو ہم ملکوں کے جذبات مذہبی کے خیالات مسلمانان ہند بطور ایشا نفسی خود کو مستقل طور پر پابند کرتے ہیں کہ سولے عید اضحیٰ کے وہ اور کسی موقع پر گائے ذبح نہ کریں گے اور یہ کہ عید اضحیٰ کے موقع پر ذبیحہ گائے اس طرح کریں گے کہ ہندو مذہبی جذبات کو صدمہ نہ پہونچے +

(۹) ملائیمہ عبادت کیلئے ضروری سکون پیدا کرنے اور قائم رکھنے کی غرض سے طے پاتا ہے کہ ایسے اوقات پر جنکو مقامی مشترکہ پنچایت طے کرے کسی قسم کے باجے یا گائیگی عام عبادت گا ہونے کے لئے اجازت نہ ہوگی

(۱۰) اگر مختلف قوموں کے مذہبی جلوس ایک ہی تاریخ میں واقع ہوں تو یہ جلوس ایسے مختلف اوقات پر یا ایسے مختلف راستوں سے نکلیں گے جو مقامی مشترکہ پنچایت طے کرے +

(۱۱) آپس کے جھگڑوں کو روکنے اور مقام ان مسائل کو طے کرنے کی غرض سے جہاں بھی اختلافات اور فسادات کا باعث ہوتے ہیں مثلاً دسہلہ محرم۔ رتھ جاترا۔ سکھ دیوان وغیرہ یہ طے پاتا ہے کہ ہر صوبہ اور صوبہ میں ایک مشترکہ پنچایت قائم کی جائے گی +

(۱۲) تمام اقوام عالم کے لئے کمال مخلصانہ و دوستانہ خیالات رکھتے ہوئے یہ بھی قرار پاتا ہے کہ باشندگان ہندوستان مشرقی اقوام کی صنعت اور حرفت و تجارت میں باہمی معاونت اور یورپ کے اقتصادی پنجہ سے چھڑنے اور مشرقی تمدن اور تہذیب کو از سر نو زندہ کرنے اور فروغ دینے اور بالعموم مشرقی اقوام میں خوشگوار اور دوستانہ تعلقات قائم کرنے کی غرض سے اتحاد مشرقی قائم کرنے میں حصہ لیں +

نوٹ۔ ڈاکٹر انصاری کی رائے ہے کہ اس میثاق میں ایک مزید دفعہ مثل معاہدہ لکسنی (۱۹۲۴) دفعہ (۴) بھی شامل کرنی چاہئے جس کی عبارت حسب ذیل ہو:-

”مزید یہ کہ اگر ریاستوں کی مشترکہ یا جداگانہ مجلس وضع قوانین میں کوئی ایسا مسودہ قانون یا مسودہ قانون کی دفعہ یا تجویز پیش ہو جس کا اثر کسی قوم پر پڑے اور مجلس متعلقہ میں اس قوم کے نمائندوں کی تین چوتھائی تعداد ایسے مسودہ۔ دفعہ یا تجویز کی مخالفت کرے تو مجلس ایسے مسودے۔ دفعہ یا تجویز پر مزید غور نہ کریگی۔ اس امر کا فیصلہ کہ آیا ایسے مسودہ۔ دفعہ یا تجویز کا اثر کسی قوم پر پڑتا ہے۔ متعلقہ مجلس میں اس قوم کے ممبروں کے ہاتھ میں ہوگا۔“

مگر چونکہ اس مسئلہ پر لالہ لاجپت رائے کی رائے لینے کا وقت نہیں ہے لہذا یہ تجویز صرف ڈاکٹر انصاری کی تحریک کے ساتھ پیش ہوتی ہے +

لاجپت رائے
احمد مختار انصاری

.....

